



نشرة شهرية يصدرها منتدى الفكر العربي

العدد ٢٠٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ المجلد السابع عشر (١٠)

من موادّ هذا العدد





بالضرورة عن رأي منتدى الفكر العربي.
ء التعديلات المناسبة على الموضوع المقدم إن رأت ذلك ضرورياً.

منتدى الفكر العربيّ



منظمة عربيّة فكريّة غير حكوميّة تأسست عام ١٩٨١ في أعقاب مؤتمر القمّة العربيّ الحادي عشر بمبادرة من المفكّرين وصانعي القرار العرب، وفي مقدمتهم سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى؛ تسعى إلى بحث الحالة الراهنة في الوطن العربيّ وتشخيصها، وإلى استشراف مستقبله، وصياغة الحلول العمليّة والخيارات الممكنة، عن طريق توفير منبر حُرّ للحوار المفضي إلى بلورة فكر عربيّ مُعاصر نحو قضايا الوحدة، والتنمية، والأمن القومي، والتحرر، والتقدم. وقد اتخذ المنتدى عمّان مقراً لأمانته العامة.

يهدف منتدى الفكر العربيّ إلى:

١- الإسهام في تكوين الفكر العربيّ المعاصر، وتطويره، ونشره، وترسيخ الوعي والاهتمام به، لا سيما ما يتصل منه بقضايا الوطن العربيّ الأساسية، والمهمات القومية المشتركة، في إطار ربط وثيق بين الأصالة والمعاصرة.

٢- دراسة العَلاقات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في الوطن العربيّ، وتدارسها مع مجموعات الدول الأخرى، لا سيما الدول الإسلامية والدول النامية، بهدف تعزيز الحوار وتنشيط التعاون، بما يخدم المصالح المتبادلة.

٣- الإسهام في تكوين نظرة عربيّة علمية نحو مشكلات التنمية التي تعالجها المنتديات والمؤسسات الدولية، بما يحقق إسهاماً فعالاً في صياغة النظام العالمي، ويضع العَلاقات الدولية على أسس عادلة ومتكافئة، ويخدم التكامل الاقتصادي.

٤- بناء الجسور بين قادة الفكر وصانعي القرار في الوطن العربيّ، بما يخدم التعاون بينهم في رسم السياسات العامة، وتأمين المشاركة الشعبية في تنفيذها.

ويعمل المنتدى على تحقيق أهدافه عن طريق:

١- عقد الحوارات العربيّة العربيّة: وتتناول هذه الحوارات مناقشة أهم الموضوعات التي تهم العالم العربيّ. ويشارك فيها أعضاء المنتدى؛ إضافة إلى نخبة من الخبراء والأكاديميين.

٢- عقد الحوارات العربيّة الدولية: ويتكون فيها الطرف العربيّ من أعضاء المنتدى وخبراء وأكاديميين عرب؛ ويمثل الطرف المقابل إحدى الهيئات أو المعاهد أو المراكز من مختلف الدول والتجمّعات العالمية.

٣- القيام بالبحوث والدراسات الإستراتيجية: وتشمل الدراسات العلمية لفرق بحثية متخصصة حول القضايا الكبرى التي تواجه العرب حاضراً ومستقبلاً.

٤- المطبوعات: إضافة إلى سلسلة المطبوعات الخاصة التي توثق كل نشاط من الأنشطة المذكورة أعلاه (الحوارات العربيّة، والحوارات العالمية، والبحوث الاستراتيجية)، يقوم المنتدى بإصدار نشرة شهرية بعنوان «المنتدى» باللغة العربيّة، ونشرة فصلية باللغة الإنجليزية تصدر كل ثلاثة أشهر، بهدف تعريف الأفراد والمؤسسات بخلاصة الحوارات والندوات والمؤتمرات التي يعقدها المنتدى؛ إضافة إلى نشر مقالات وترجمات عِدّة، تهُمّ المثقف والمواطن العربيّ.

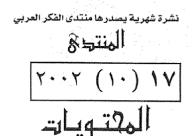
ويعتمد المنتدى في تمويله على رسوم الأعضاء العاملين والمؤازرين (مؤسّسات)، وتبرعات الأعضاء والأصدقاء ومساهماتهم؛ إضافة إلى ريع وقفيته المتواضعة جدا، حتى الآن.

عضوية المنتدى:

١- عضوية عاملة: تضم نخبة من الشخصيات العربيّة المتميزة، التي تؤمن بالمنتدى وبالأهداف التي أنشىء من أجلها.

٢- عُضوية مؤازرة: تضم مجموعة من أبرز المؤسسات والمجالس العربيّة المتفتحة التي تؤمن إداراتها بالعمل وبالفكر العربيّ المشترك.

٣- عُضوية الشرف: يمنحها مجلس الأمناء للأفراد والمفكرين من غير الأعضاء العاملين، الذين قدّموا مآثر ومساهمات جلّى، في مختلف الميادين، على المستويين العربيّ والدولي.


نشرة شهرية يصدرها منتدى الفكر العربي
المنتدى
١٧ (١٠) ٢٠٠٢


العدد
٢٠٥

المحتويات

الدولة الإسلاميّة الحديثة*

الحسن بن طلال

تقوم فكرةُ الدّولة الإسلاميّة الحديثة في جوانبَ كثيرة على مبادئ قد سلّم بها كلُّ مَنْ يُدعى المسلمَ العصريّ باعتبارها من المكوّنات الأساسية لبنية عقيدته داخلَ عالَمٍ حديث: شعور آمِن بالهُويّة يحترم حقوق الأقليّات ويسعى إلى ترويج ثقافة التسامح تجاه الثقافات التي تختلف عن ثقافة أغلبية السكان؛ احترام سيادة القانون؛ ترويج التّعدّديّة الثّقافيّة ومفهومَي التكامل الإثْنِيّ والعنصريّ؛ تحقيق المساواة والعدالة في جميع المجالات لضمان الأداء الوظيفي للمجتمع على نحو سلس - وإن يكن غير منتظم - قائم على الوعي الفرديّ والجماعيّ بكرامة الآخرين؛ ضمان حق الجميع في العيش في مجتمعٍ خلْوٍ من الخوف والتحيّز.

قبل فترة طويلة من «اكتشاف» العالَم الجديد، كانت الحضارةُ الإسلاميّة دوْماً بوتقةَ العالَم. ولا يُعَدُّ نهجاً رومانسيًّا أنْ نستذكرَ أنّ العالم الإسلاميّ كان - قبل بزوغ فجر عالَم الدول القُطريّة - موئلاً للهاربين من بلدانهم من الاضطهاد الدينيّ أو الفكريّ يجدون فيه ملاذاً آمناً، وركناً من أركان هذا الكوكب حيث اتجه الدين فيه إلى دعم الإنجازات العلمية؛ وحيث كان الاهتمام باحترام البيئة والعناية بها لا يقلّ عن الاهتمام بإدامة النظام الاجتماعيّ ورعايته، ليس بالإكراه (إذ لا إكراهَ في الدين، لا سيما في أمور القانون والنظام) بل عن طريق التّربية والتّعليم، وتنمية الشعور بالمسؤولية المدنية؛ وحيث كان التنوّع موضع احتفاء وتكريم؛ وحيث كان التنوير يعزّزه الحسّ بالمبادئ الأخلاقيّة في كلّ ميادين الحياة.

وعليه، فإن الدولة الإسلاميّة الحديثة ليست نِتاجاً لتدهور الاستعمار أو قيام التصنيع؛ بل كانت في الواقع حديثة دائماً لأنها - شأنها في ذلك شأن الدولة القُطريّة - تقوم على مبادئ تشترك فيها الإنسانيّةُ جمعاء.

إنّ مفهومَي التّعدُّديّة واحترام التنوّع ذاتهما اللّذيْن

* التّرجمة العربيّة للنّصّ الإنجليزيّ الأصليّ الذي أُنجزَ في ٢٠٠٢/٨/٦، ونُشرَ في صحيفة *Friday Times* الباكستانية يوم الجمعة ٢٠٠٢/٨/١٦.

يُوصي المجتمع الدولي بالالتزام بهما باعتبارهما من الحقوق الطبيعية كانا قد طُوِّبا للمرة الأولى على صورة قانون قابل للتطبيق على يدَي سيّدنا محمد ﷺ ومن تولّى أمر الأمّة من بعده مباشرة من خلفائه.

وعند بناء الدولة الإسلامية الحديثة في يومنا هذا، يتعيّن على المسلمين ليس مجرّد استعمال نموذج الدولة الإسلامية في بواكيرها دليلاً يُهتدى بنوره، بل أيضاً التساؤل ما إذا كُنّا قد أوفينا ما ورثناه منذ ذلك الوقت من آبائنا وأجدادنا حقّه من الحكمة والحضارة والتجارب. وعلى أساس ذلك كله، لا بدّ لنا - باعتبارنا حضارةً تضمّ في حناياها مجتمعاتٍ متباينةَ الأجناس والأعراق واللغات - من إدراك الدّيناميّات المعاصرة التي تحكُمنا اليوم وإعطائها حق قدرها؛ فضلاً عن مواجهة التحدّيات التي تفرضها الجوانبُ الواقعيّةُ المستجدّة والتي تشمل العولمة، ووسائل الاتصال الجماهيريّ، والإنجازات التكنولوجية (التي لا تكون خالية من المخاطر دائماً)، والأمميّة، والثقافة الجماهيريّة، وحقوق الإنسان، والتديّة، إلخ ... .

إنّ الدولةَ الإسلاميّة ليست منفصلةً عن العالم وليست في مأمن من مشكلات العالم المُلِحّة، التي يأتي الجوع (الذي يحصد أرواح ثلاثة عشر مليون نسمة كلّ عام) والفقر والمرض على رأسها. فضلاً عن ذلك، يجب أنْ ندرك أنّ نصف المعمورة نسوة، وأنّ ما يناهز عشرة بالمئة من هؤلاء السكّان مُعاقون. ففي حال أخفقنا في دمج النساء والمعاقين بشكل أكبر نكون قد أهملنا أكثر من نصف الطاقة الفكريّة لبني البشر. ومنذ زمن طويل يعود إلى عام ١٩١١، قيل ما يأتي بمناسبة افتتاح مدرسة لاكنا Lucknow للبنات [في الهند]: «لا يمكن لمجتمع من تحقيق أي تقدّم إنْ كانت نساؤه أميّاتٍ وغيْرَ قادراتٍ على توجيه ما يفي بالحاجة من النصح والإرشاد لأطفالهنّ.» ويُعَدُّ هذا بياناً مكافئاً لمقولة روبي مانيكنز Rub Mannekins التي كثيراً ما يُستشهَد بها: «علّموا المرء تُعلّموا فرداً؛ علّموا المرأة تُعَلّموا أُسرةً.»* وكان سيدنا محمد ﷺ يؤمن بأن الجنّة تحت أقدام الأمهات؛ وبذلك كان صلوات الله عليه لا يدع فرصة تفوت إلا وانتهزها للخروج بملاحظةٍ مؤيِّدة حول وضع المرأة. وقد صرّح بوضوح تام ما مفاده: إن البحث عن المعرفة ضالّةُ كلّ مؤمن، ذكراً كان أو أنثى.

فضلاً عن ذلك، إن الدولةَ الإسلاميّةَ المُثلى تشترك بالفعل في هذا المبدأ الأخلاقيّ - أي المفهوم نفسه المتعلّق بما هو صالح ويتعيّن إجراؤه، وبما هو طالح ويجب اجتنابه - شأنها في ذلك شأن سائر الدول الأخرى، بما فيها الدول الديمقراطيّة العَلمانيّة التي قد تدّعي أنها تستمدّ فلسفتها الليبراليّة الأخلاقيّة من القِيَم المسيحيّة. فالله في كلتا الديانتين، على سبيل المثال، رؤوف رحيم؛ كما أنه، جلّ جلالُه، المصدر النّهائيّ للنّعمة الإلهيّة التي تضمَنُ تحقيقَ الخلاص. وهذه جوانبُ ليست غيْرَ متوافقةٍ مع التقاليد الأُخرى العظيمة: الدّينيّة، والثّقافيّة، والأخْلاقيّة.

ووَفْقاً للأستاذ سيّد حسين نصر، فإن الدّين مصدرُ كلّ حضارة. ويمكن للمرء منّا أن يُضيفَ إلى ذلك أنّ كل دولة قُطْريّة - عَلمانيّةً كانت، أو ديمقراطيّة، أو دينيّة، أو حتى ملحدة - لها، على الأقل، سيماء من تراث دينيّ في مكان ما من تاريخها. بَيْدَ أن الإقرار بذلك لا يَعني أننا نغدو بشكل تلقائيّ أسرى للتاريخ. وكما يقول الأستاذ نصر أيضاً: «فإنه في حال تمكّنت الأديان من تحقيق الفهم بعضها للبعض الآخر، ليس فقط على الصعيد الرسميّ، بل أيضاً على مستوى الاحترام الجوّانيّ للحقيقة ذاتها - الاحترام الذي يتجاوز الفهم الاعتياديّ للتسامح - نكون قد وضعنا الأسس للحوار الحقيقي بين الحضارات.» إنّ للدولة الإسلامية الحديثة، إذاً، شرعيّةً حضاريّة؛ وبذلك فإنها تكون على أُهبة الاستعداد للمطالبة بنِدّيّةٍ تجاه الأُمم الأُخرى (**مجلّة الإسلام ٢١**، العدد ٢٩، حزيران/ يونيو ٢٠٠١).

واليوم، فإنّه من الضروريّ تسوية النزاعات سلميًّا، لا سيما في إطار العالم الإسلاميّ المعاصر. أما البديل فقد يستلزمُ سباقَ تسلُّحٍ غيْرَ مرحّبٍ به، يُصاحبُه انخفاض في مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ وتباطؤ في المسيرة صوْبَ الأمن الناعم، أي كرامة بني البشر واحتياجاتهم. ومن النتائج الملموسة المترتّبة على ذلك هجرةُ النّاس من مِنطقة تهيمن الصراعات عليها إلى مناطقَ أخرى تتوافر فيها الفرص الكفيلة بتحقيق تطلّعاتهم نحو عالَم آمِن وبيئةٍ بشريّةٍ لائقة. إلا أنّ الهجرة تمثل خسارة لأيّة مِنطقة، لا سيما تلك التي تشهد تغيّراتٍ وتحوّلاتٍ على مختلِف المستويات.

وعند مناقشة الجوانب المتعلّقة بالدولة الإسلاميّة الحديثة، لا بدّ للمرء أنْ يُدْرِجَ أيضاً مناقشةَ العَلاقاتِ الثّنائيّة والمتعدّدة الأطراف بين الدول: هنالك حاجة إلى تفكير جديد يقوم على الترابط والاعتماد المتبادليْن بين

* قال شاعر العراق الكبير معروف الرصافي في هذا الصدد:
الأم مدرسة إذا أعددتَها ... أعددتَ شعباً طيّبَ الأعراق

الشعوب، مع احترام التنوّع. ويجب لمثل هذا التفكير الجديد بالنسبة للدولة الإسلامية الحديثة أنْ يأخذَ بالحِسْبان العَلاقَة المتبادَلة بين الطاقة والتسلّح والمديونيّة، وكيف أنّ رابطةَ الجنون هذه تحولُ دون تحقيق مستقبَل يَضْمَنُ استتبابَ السّلام واستدامته، لا لخير الدول الإسلامية فحسب، بل أيضاً لخير شطرٍ كبيرٍ من العالَم النّامي.

وهنالك حاجة لعودة جديدةٍ إلى المفاهيم الأساسية. أليس من الممكن، على سبيل المثال، إعادة تعريف الفقر بدِلالة خير البشرية بدلاً من الدولارات والسنتات؟ بإمكان الدولة الإسلامية الجديدة أنْ تأخذَ زمام القيادة عن طريق أنسنة الاقتصاد والسياسة، واضعةً خير البشرية في مركز صناعة السياسة، الوطنيّة والعالميّة. تُرى هل نحن بحاجة إلى الحروب من أجل تذكير أنفسنا بإنسانيّتنا المشترَكة؟ لماذا لا يمكن بناء الوسائل الدفاعية الخاصة بالسلام في أوقات السِّلْم؟ لماذا كُرِّست الجهود الدولية على مدى العقود الأخيرة من أجل حفظ السلام بدلاً من صناعته؟ ألا يُمكنُنا الحديث عن منع الأزمات بدلاً من إدارتها. وكأنّ الغايةَ المنشودةَ هي إدارةُ الأزمات لا تسويتُها؟ إنّ الدولة الإسلامية الحديثة نموذج صالح لوضع حدّ لعمليّة التجريد من الأنسنة التي شهدناها خلال القرن المنصرم، بل حتّى خلال الألفية الأخيرة.

لا يُستكمَلُ أيُّ تعليق في أيّامنا هذه من غير ذكر أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ المدمّرة. إنّ احترامَ قُدسيّة الحياة يُشكّل حجرَ الزاوية لتقاليد الأديان العظيمة. وحين تُرتكبُ أفعالٌ معيّنة باسم قضيّة سياسيّة - ويلجأ فاعلوها إلى استخدام الدّين من أجل شَرْعَنَةِ الأعمال السياسيّة - فإنّ تلك تُعَدّ إساءةً للكرامة الإنسانيّة. إنّ أعمالَ عنف متطرّفةً كهذه، حيث يشكّل الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال الأهداف والرهائن في آن، هي إجراءات غيْرُ أخلاقيّة على الإطلاق؛ كما أنها غير مُسَوَّغة كُلّيا. وإن سلوكاً كهذا لن يحظى بتسامح أيٍّ من التقاليد الدينية؛ كما لا يمكن لأية دولة إسلاميّة حديثة تسويغ مثل هذه الأعمال.

نبّهَ القائدُ الأعظم، محمّد علي جناح، في كلمة ألقاها بمناسبة ولادة دولة باكستان الإسلاميّة الجديدة الحديثة، إلى أنّ أعمال الانتقام والأخذ بالثأر، وممارسات التجاوز على القانون والنظام، من شأنها أن تُضعف في النهاية الأُسُسَ ذاتَها للكيان الذي تاقت نفوسُكم إلى إقامته طوال هذه السنوات. فقوموا بواجبكم وضعوا إيمانكم بالله تعالى. لا توجد قوة على وجه الأرض بإمكانها إلغاء وجود باكستان.

إنّ الرحمة تمثل الروح الحقيقيّة للإسلام؛ ويمكن البرهان على أنها العنصر الأكثر حيوية للتعاليم الإسلاميّة من أيّ شيء آخر. والحق أن الرحمة في الإسلام تحتلّ، بعد مفهومَي التوحيد والرسالة المحمدية، موقعاً في نظام الحكم الإسلاميّ لا يقلّ أهمّيّةً عنه في البوذيّة. ويترتّب على ذلك، إذاً، أنّ الرحمة يجب أنْ تكونَ المبدأ النموذجيّ المحرّك الذي يمكن بموجبه لأيّة دولة إسلامية حديثة تحديدُ معالمِ حداثتها، أو تجسيدها، بلغةٍ عمليّة.

وعند بناء الدولة الإسلاميّة الحديثة، من المهمّ ملاحظة أنّ القرآن الكريم يخلو من أيّ مفهوم للحرب العدوانيّة وإباحة العنف. وحتى في الظروف التي يُجيزُ الإسلام فيها قيام الحرب، فإنّ ذلك يأتي من باب الدفاع عن حقوق المضطهدين وضحايا الاستغلال وحمايتها، لا بهدف الاستحواذ على السلطة. ولا توجد في الآيات القرآنية ما من شأنه أن يجيز استخدام العنف لاحتلال الأراضي أو حيازة السلطة. والحقّ أنّ شنّ الحرب قد تحدّد بعبارة في سبيل الله.

وما هو سبيل الله؟ سبيل الله هو العدل؛ هو حماية حقوق الفقراء والمستغَلّين. ويُظهِرُ القرآنُ الكريم، مراراً وتكراراً، تعاطفَهُ الوجدانيّ مع الشرائح الأضعف من المجتمع، التي يشملُ ضمنها الأيتامَ والأرامل والفقراء و المُستغَلّين والعبيد، وغيْرَهم من العناصر البشرية المضطهدة اجتماعياً واقتصادياً. كذلك يشدّد على الطرق المختلِفة التي يمكن من خلالها مساعدة هذه العناصر. وينطلق كلّ ذلك من أساس الرّحمة. إنّ الرحمة تعني في الحقيقة سرعة التأثر بمعاناة الآخرين. فلا يمكن لأيّ إنسان أن يكون رحيماً إلا إذا تحسّس معاناة الآخرين؛ وهذه المعاناة لا تقتصر على بني البشر بل تتجاوزهم لتشملَ الحيوانات والمزروعات.

وباعتباري واحداً من الذين تم استشارتهم حول عمليّة حوار الحضارات الأخيرة، وبصفتي مسلماً، انصرفتْ مشورتي إلى أنّه عند بناء نموذج جديد للعَلاقات العالمية، يتعيّن علينا أيضاً بناء منظومة معرفيّة متمّمة تتعلق بسياسة المجتمعات البشرية Anthropolitics، أو سياسة الإنسانيّة. فبمجرّد أن يتم الاعترافُ بما لنا من قيمة إنسانيّة، فإنّ الانتقال من مرحلة الممارسات العدوانية المطلقة العنان إلى مرحلة السلام يغدو أكثرَ سهولة. إنّ إعلان برلمان العالم للأديان، الموسوم بـ «نظام أخلاقيّ عالميّ» يسعى هو الآخر إلى ربط أساس أخلاقي بأفعال البشر. وإنّ المبادئ الأساسية الأربعة قريبة من فكرة الحقوق الطبيعية، وتشكل فهماً

أخلاقيًّا مشتركاً في حدّها الأدنى بين الأديان الحالية والثقافات التي تتبنّاها. ففي يومنا هذا، هنالك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى نظام أخلاقيّ للتضامن البشري وإلى نظام إنسانيّ دولي جديد. وأخالُهُ أمراً يثير الاهتمام، أنّ لكلتا هاتيْن العمليّتيْن - أي الحوار بين الحضارات من جانب، ونظام أخلاقيّ عالميّ من جانب آخر - مكوّناً إسلاميًّا متأصّلاً ومتكاملاً على الأقل؛ هذا إن لم تكن أصولهما نابعةً من الفكر الإسلامي الحديث.

وتقوم الدولة الإسلامية الحديثة أيضاً بتوفير معالمَ مُحَدّدة للعمليّات غير الحكوميّة لكي تعملَ ضمن نطاقها. وعليه، يتم تحرير العوْلمة في السياق الإسلاميّ من تركيباتها المستحدَثة الأكثر ضيقاً لتُمنحَ بُعداً روحيًّا وأخلاقيًّا. فالتكامل العالميّ في الإسلام ليس عمليّةَ استيعاب لا تخضع لضابط؛ بل ينبغي أن لا تكونَ كذلك ضمن أيّ سياق. إنها عمليّة مسؤولة باتجاه إعادة تقدير لأولويّاتنا بالعمل نحو الخيْر المشترَك الأعظم، وبناء نماذج جديدة للعمل الإيجابيّ والمسؤوليّة في عَلاقاتنا (في إطار أيّ حقل كان). ولربما تنتفي الحاجة للخروج بخطاب إسلاميّ منفصل تجاه العوْلمة وآثارها، الصّالحة منها والطّالحة بسببٍ من طبيعتها التّكامليّة. وهكذا، يتم تحويل العوْلمة إلى أداة للعمل الأخلاقيّ المسؤول.

والحقّ أنّ إحدى القضايا الرئيسيّة التي تواجه أيّة دوْلة قُطريّة في يومنا هذا، والتي تُعدُّ مجالاً ليست الدول الإسلامية في مأمن منه، إنما هي العوْلمة، وكذلك مسألة إدارة الصالح العام العالميّة الأوسع مجالاً. وعند طرح أفكار تتعلّق بدولة إسلامية حديثة (بافتراض أنّ الدولة هذه هي دولة قطريّة وَفْقَ تحديد نظام ما بعد معاهدة ويستفاليا Westphalia - عام ١٦٤٨) تبرز أهمّيّة إدارة الصالح العام العالميّة، خصوصاً لأنها تؤثّر في ديناميّات العَلاقات لكيان كلّ دولة قطريّة على حدة تجاه الدّولة الأخرى.

إنّ غيابَ صيغة مترابطة من شأنها إعداد توجيهات تحظى بقَبول عالَميّ لإدارة الصالح العام الإسلاميّ المستقبَليّ يجعل من التطرُّف الأصوليّ خطراً على أمن كل الدول الإسلاميّة واستقرارها. وقد ينصرف المرء إلى توسيع مدى هذه الفرضية لتشملَ إدارة الصالح العام العالميّة. لقد أعلن التطرّف الدينيّ حرباً على الدولة القُطريّة المعاصرة، وهو في حالة حرب مع الدّولة الإسلاميّة الحديثة.

وتوحي تجربتُنا التاريخيّة الخاصّة بالحكومات المتعصّبة دينيًّا بأنّ مبدأ فصل الكنيسة عن الدولة صِيغ بحكمة لصالح الشعوب. وإذْ نقولُ ذلك، يُستحسنُ بنا ان نُميّزَ بين حكومة دينيّة تستهدفُ تحقيقَ حياة أفضل للجميع - بصرف النظر عن أديانهم - وأخرى تستهدفُ تنفيذَ وجهة نظر دينيّةٍ أو عَلمانيّةٍ واحدة. والناس في العالمَ المتطوّر يتبادر إلى أذهانهم «إيران» كلّما جُوبهوا بكلمة «ثيوقراطيّة». وأنا بدوْري أبادر إلى تذكيرهم بثيوقراطيّة أوروبية تُدعى الفاتيكان. إلا أنهم يُجيبون، على حدّ تعبير أحد الزملاء، بأنّها «ثيوقراطية صغيرة جداً». وإزاء ذلك أجد نفسي أشير باحترام إلى أن القضيّةَ ليست مسألةَ حجم.

ولا بدّ للدولة القُطريّة المستنيرة، إسلاميّةً كانت أو غير إسلاميّة، أنْ تسعى دوْماً لتجنب الميكيافيليّة في تعاملاتها. لقد نصح الإمام عليّ بن أبي طالب [كرّم الله وجهه]، في أيام خلافته، أحدَ ولاة أمصاره بأنّ الرعايا الذين كان يتولّى أمرهم هم إخوانه في الإنسانية قبل أن يكونوا إخوانَهُ في الدّين. وبذلك، فإنّ النظرة الإسلاميّةَ للعدالة الإداريّة لا تقتصر على المسلمين فقط، بل تمتدّ أيضاً لتشملَ الجميع، بصرف النظر عن عقائدهم الدينيّة وغيرها. وكانت التّعدديّة الخلاّقة عمليّةً مارسها للمرة الأولى الذين قاموا بتأسيس الدولة الإسلامية؛ وهي التي يجب أنْ تبقى اليوم نموذجاً للدول القُطريّة الإسلامية الحديثة.

لقد تشكّلت المجتمعات الإسلاميّة المعاصرة إلى حدّ كبير بفعل التركة الأقرب عهداً للصِّيَغ الاستعماريّة التي أُخضعت لها. كما أنّ نموّها النسبيّ قد أكبت، شأنها في ذلك شأن القسم الأكبر من العالم النامي. والواقع الاجتماعيّ في هذه المجتمعات، في الكثير من الحالات، هو الفقر والأمّيّة أو التقص في السبل التي تؤمن الوصول إلى التعليم، وإدامة الأوضاع الراهنة من طرَف النخب الحاكمة بفعل القوّة العسكريّة، والانحطاط البيئيّ، وانعدام حكم القانون والحرّيّات المدنيّة. وبذلك، لا بد من أخذ أوجه هذا الواقع بالحسبان عند مناقشة مسألة الدولة الإسلاميّة الحديثة، التي هي مسألة النموذج أو المثل الأعلى.

إنّ الإسلام يحترم أوجهَ الاختلاف البشريّة؛ كما أنه ليس على المسلمين أن يعمدوا إلى فرض معتقداتهم على الآخرين. والإسلام لا يُجيزُ الإكراهَ في الدين. فالقرآن الكريم يشدِّد على هذا الجانب بشكل جازم؛ إذ تنصّ الآية الكريمة على ما يأتي: ﴿ولو شاء ربُّكَ لآمَنَ مَنْ في الأرض كُلُّهُم جميعاً. أفأنت تُكْرِهُ الناسَ حتّى يكونوا مؤمنين؟﴾

صدق الله العظيم [سورة يونس (١٠):٩٩]

إنّ النتيجة الأساسيّة لهذا الوضع تتمثل بالفكرة البالغة الأثر أنّ الإنسانيّة ليس من شأنها الحكم على مزايا المعتقدات المختلِفة. فالمسلمون يُحَثّون على الدخول في

مناقشات وحوارات مع غير المسلمين؛ إلا أنّ الخروجَ بالأحكام يبقى حقًّا خاصًّا لله وحْدَه تبارك وتعالى.

واستناداً إلى هذه المبادئ، تفرض التعاليمُ الإسلاميّةُ التسامحَ والتعايش المتبادَليْن بين أبناء المجتمعات البشريّة: وهو ما تحترمه الدّولة الإسلاميّة بدوْرها. كما تُولي هذه التعاليم أهمّيّةً كبيرة لما لكلّ نفس بشريّة من مساواة وكرامة. وثمة حديث شريف مُسْنَد يقول فيه سيدنا محمّد ﷺ : «الناس سواسية كأسنان المشط: لا فرقَ بين عربيّ وأعجميّ، وبين أبيضَ وأسود، وبين ذكر وأنثى، إلا بالتقوى». فضلاً عن ذلك، فأن تأتيَ المواطَنة على أساس الإقامة هي فكرة معروفة في الإسلام، على سبيل المثال، فإنّ القرآن الكريم يوبّخ فرعون على تحامله ضدّ الجاليةِ اليهوديّة في مصر.

وعليه، فإنّ تعاليمَ الإسلام تحبّذ المساواة، وهو ما ينسحب على الدولة الإسلاميّة سواء كان ذلك في إطار تركيبها القديم أو الحديث؛ وتحترم حقوق الفرد والجماعة في الإيمان والمواطنة؛ وتُنافح عن الإدارة السّلميّة للتنوّع. وعلى الرُّغم من وجود أمثلة على تصرّفاتٍ تُناقضُ هذا الواقع، وهو أمر طبيعيّ، فإنها تشكّل حالاتٍ استثنائية. فالسياق التاريخيّ يُبيّنُ أنّ المجتمعات الإسلاميّة كانت على الأغلب تمارس هذه المبادئ. والشاهد الأقدم على هذه الممارسات تمثّله الوثيقةُ المعروفة باسم دستور المدينة الذي يُبيّنُ بوضوح الاتفاقات المعقودة بين سيدنا محمّد ﷺ والقبائل غير المسلمة في المدينة. وقد مكّن هذا الدستور كلّ طرف من إدامة قوانينه وعاداته؛ كما منح الحقوق وفرض الواجبات بين أفراد المجتمع على أساس الإقامة والمعتقَد الدّينيّ. وبذلك يُعَدُّ دستور المدينة في الأساس مجموعة قوانين مدنيّة وبرنامَجَ عمل للتعدّديّة الإسلاميّة. وفي فترات لاحقة، منح نظام المِلّة العناصر غير المسلمة ميثاقاً للحقوق وخوّلها حقّ الالتفات إلى شؤونهم الطائفيّة.

كما يُعطينا الإعلانُ العالَميّ لحقوق الإنسان عدداً من النماذج في قائمة موادّها، نصّ الأول منها على أنّ «أبناء البشر يُوْلدون أحراراً ومتكافئين في الحقوق والكرامة.» وقد وجد هذا النص أصداءَ له في وثائقَ أقدم عمراً كالإعلان السّالف الذكر لسيدنا محمّد ﷺ. وإنّ عبارة «وُلدنا جميعاً أحراراً ومتكافئين في الحقوق والكرامة» هي مبدأ سلوك إسلاميّ ذو شموليّة عالميّة، بقدر ما هي مبدأ مُطَوّب في ميثاق الأمم المتحدة.

وباعتباري مسلماً، فإنني فخور بكوني مؤمناً بالتّعدّديّة. ولعلّني أكثرُ فخراً مع ذلك بسبب قيام باكستان على المبادئ الإسلاميّة الخاصة بالتّعدّدية والتسامح واحترام التنوّع. وقد قال محمّد علي جناح في هذا الصدد: «إنكم أحرار: أحرار للذهاب إلى معابدكم؛ أحرار للذهاب إلى مساجدكم، أو إلى أي أماكن عبادة أخرى داخل دولة باكستان هذه. وبإمكانكم الانتماء إلى أيّ دين، أو أيّة طائفة، أو أيّ مذهب، لا عَلاقة له بعمل الدولة.» ثم استأنف حديثه قائلاً: «نشكر الله تعالى ... على انطلاق مسيرتنا بهَدْي هذه المبادئ الأساسيّة التي تجعل منا مواطنين، ومواطنين متكافئين، لدوْلةٍ واحدة.»

وباعتباري من أنصار هذه المبادئ التي وهبتنا أوّلَ دولة إسلاميّة جديدة في العالم، شعرت بالحزن لرؤية الدمار الذي لا مُوجِبَ له لدُور العبادة التي تقدّسها الديانة البوذّية في أفغانستان، وأقلقَني صَمْتُ أقراني المسلمين. وقد أحزنني أكثر مخاطبةُ الأرض الوسط، التي تواصل وجودها على مدى قرون عدّة، بلغة سياسيّة. كنت أفضّلُ رؤية مسلمين يُطلب منهم السفر إلى أفغانستان ليمثّلوا منظّمة الأمم المتحدة: أناس يرتبطون بألفة ثقافيّة كان بإمكانهم مواجهة جماعة طالبان بما مفاده: «إن ما تفكّرون به هو إجراء مُفْرِط، وغيْر معقول، بالنسبة للمسلمين.» لكن لا يُمكنُنا السماح لمثل هذا الانحطاط بالاستمرار؛ وخلافَ ذلك لن يُكتبَ للأرض الوسط النجاة. لا يُمكنُنا مواصلة الادّعاء بأننا معتدِلون ووسطيّون إنْ أخفقْنا في أنْ نكونَ ديناميّين في ترويج هذه الوسطية، وفي ترويج تلك الأرض الوسط. إنْ أخفقنا في أن نكون ديناميّين، وإن لم ننهضْ ولم يحسب لنا حساب، ستتضاءل هذه الأرضُ الوسط، وسيقوم المتطرّفون بملئها بشعارات الكراهية والتحدّي. إنّ إيماني ملْكي، كما أنّ إيمانَ الآخرين ملْكهم؛ لكنّ أنصارَ القوّة في كلّ المعسكرات - أي الأُصوليّات المختلِفة، بما فيها نوْع من الأُصولية العَلمانيّة - ينصرفون اليوم إلى تمزيق بعضنا عن البعض الآخر، على ما يبدو، لا بين المجتمعات فحسب بل داخل كلٍّ منها أيضاً.

ولهذا السبب، فإنّه من المهمّ جدّا - بل من الضّروريّ - أنْ لا تسمحَ دولة إسلاميّة حديثة لنفسها بأنْ تركدَ وتأسن بفعل القيود التي تفرضُها عليها العناصرُ المتطرِّفة التي تستخدم التعاليمَ الإسلاميّةَ لتدفعَ ببرامجها غيْرِ الإسلاميّة.

كانت رؤيا محمّد علي جناح رؤيا الدولة الإسلاميّة الحديثة: فقد ضمّت دولةَ الرفاهية التي تستمدُّ وحْيَها من مبادئ الإسلام الحقّ وتعاليمِه، وتقومُ على أُسس ديمقراطيّة تنطوي على احترام الفرد وحمايته، وتمنحُ الرجال والنساء والأطفال حقوقاً متكافئة، بصرف النظر عن معتقداتهم الدّينيّة ووجهات نظرهم السّياسيّة. فهي تمثّلُ نموذجاً يجدرُ بنا التفكير به في سياق ما نحن فيه من ارتباك ويأس. ■

لا حدودَ للمعرفة وإنما حدودٌ للفقر:

نحو مجتمعٍ معرفي مستدام *

انقضت ثلاثون عاماً منذ صدور التقرير الأول **حدود النمو** الذي تم بتكليف من نادي روما. وبعد ثلاثين عاماً لا تزال التنمية المستدامة أمراً أكثر إلحاحاً وأكثر تعقيداً. لقد أتاح التقدم التكنولوجي الهائل الذي شهدته العقود القليلة الماضية نموًّا صناعيًّا موْصولاً. بَيْد أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء زادت اتساعاً؛ كما أن الضغوط التي تتعرّض لها أنظمة كوكبنا الحسّاسة والمعقّدة عظمت أكثر من أي وقت مضى. فواضح أننا لا نستطيع الاستمرار في مسار التنمية المتّبع حالياً؛ ذلك لأنه ببساطة غير مستدام.

إنّ المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة المزمع عقده في جوهانسبرغ يُتيحُ فرصة ذهبية للزعماء السياسيين والمجتمع المدني ورجال الأعمال التوصّل إلى إطار جديد من التضامن والنمو لجميع شعوب العالم يقوم على احترام مبدأ محدودية الثروات الطبيعية. فالتحديات الجديدة تتعلق بالعدل الاجتماعي والتعددية الثقافية والاستقرار الاقتصادي وحماية البيئة والاستخدام الأمثل لمصادر الكوكب المحدودة. وعلى هذا المؤتمر أن يدرك أهمية فرصة تحقيق ثقافة تعاونٍ عالميّة خطوةً خطوة، وخلق الظروف المواتية لحوار عالمي مستمر ومستدام داخل المجتمعات ذاتها وفيما بينها.

وفي المرحلة السكانية الانتقالية الحالية، سوف يستمر سكان العالم في النمو ليصلوا إلى ٩٨ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠. إلاّ أنّ للنظام البيئي للأرض، الذي يشكل الإنسان جزءاً منه، طاقةً محدودةً إزاء امتصاص أثر الأنشطة الإنسانية المختلفة؛ بل حتّى ضمن إطار المجتمع الإنساني، فإنّ الفقرَ تجاوزَ أيّ حدودٍ مقبولة. وقد تم اطلاق الكثير من المبادرات في الثلاثين سنة الأخيرة؛ غيْر أنها ليست كافية لتُحدثَ نقلة مهمة. وفي الوقت ذاته، فإن البشرية تواجه محدِّدا آخر: ألا وهو محدّد الزمن.

وإنها لمهمة صعبة حقاً إحداث توازن - أو متوسِّط ذهبي - بين طموحات البشرية في النمو والعدل الاجتماعي وبين محدّدات استخدام الثروات. فلا بد من السعي لإيجاد أطر جديدة تمكننا من استخدام الثروات الطبيعية والمالية استخداماً عقلانياً يكون مبنياً على نظام تربوي وقِيَم محلّيّة وممارسات مستدامة منسجمة مع الواقع العالمي، وعلى إتاحة فرصة المعرفة لجميع البشر. يجب أن نبني مجتمعاً لا يكون فيه حدود للمعرفة.

إن نادي روما يجمع معاً نخبة فريدة من الساسة ورجال الأعمال ومشاهير العلماء، ويشارك جيل الشباب من خلال داراتِ فِكْر محدّدة. وهذه البنية تتيح حواراً متداخل الاختصاصات مع عامة الناس. ويبني هذا التقرير على ما تم من عمل تحضيري لفصل بروكسل-الاتحاد الأوروبي المستحدَث مؤخّراً. وقد نوقش نقاشاً مستفيضاً من جانب الأعضاء، سيما في الاجتماع الخاص الذي عُقد في بروكسل في شهر أيار/مايو ٢٠٠٢.

ويسلط التقرير الضوء مجدداً على الحاجة إلى نهج كُلّيّ يتم بموجبه إعادة توجيه مسارات التنمية التكنولوجية والاقتصادية بحيث تخدم مصلحة جميع أعضاء الأسرة البشرية الواحدة. وإنه لمن دواعي سروري أن أضعه بين أيديكم.

الأمير الحسن بن طلال

رئيس نادي روما

* مترجمة عن الأصل باللغة الإنجليزية: مساهمة مقدّمة من نادي روما للمؤتمر العالميّ للتنمية المستدامة ٢٠٠٢؛ في الذكرى الثلاثين للتقرير الأول لنادي روما: **حدود النمو**.

المحتويات

١- ثلاثون عاماً أقرب إلى الحدود

في عام ١٩٧٢ أثار تقرير **حدود النمو** جدلاً حول مستقبل البشرية ومستقبل كوكبنا. تلا ذلك **البشرية في لحظة حاسمة** عام ١٩٧٤ **ولا حدود للمعرفة** عام ١٩٧٨. وفي ثلاثين عاماً نشر أكثر من ثلاثين تقريراً في جميع ميادين الشؤون الدّوليّة تقريباً، بدءاً بإدارة الصّالح العام وبالفقر وبالمحيطات من حيث إنّها ثروات كوكبية، وانتهاءً بالتماسك الثقافي والاجتماعي.

بلغ عدد سكان المعمورة عامَ ١٩٧٢ (٣,٢) بليون نسمة. أمّا في عام ٢٠٠٢ فقد بلغ ٦ بلايين نسمة، وفي منتصف هذا القرن يتوقع أن يستقر العدد على ٩٨ بلايين. فيجب على **المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة** ليس فقط مراجعة التقدم والمثبطات التي حدثت في العشر سنوات المنصرمة، بل كذلك خلق زَخْم أكثر فعالية في قياس التقدم الحقيقي في العقد المقبل بطريقة عملية.

إن نموذج التنمية الصناعية المتاح لنا في الوقت الحاضر ليس مستداماً. النمو ونمطه يؤديان إلى استقطاب اقتصادي وتدهور بيئي. والمفارقة في النمو الصناعي تكمن في حقيقة أن خلق ما يكفي من الثراء للقضاء على الفقر يؤدي إلى زيادة الفروقات. والنمو الشره في استخدام الثروات الطبيعية يؤدي إلى تدمير النظام البيئي الذي يقوم عليه. وهنالك تباين ما بين أهداف النمو الصناعي المستمر وحدود النظام الطبيعي للكوكب. فكوكبنا أصغر من أن يكون قادراً على تلبية المتطلبات المادية لعالم صناعي يقطنه ٦ ملايين نسمة. فاستهلاك الإمكانات المضطرد والتوترات الاجتماعية وغياب الانصاف المتزايد والهجرة الاقتصادية والإرهاب تشكل بالنسبة للمجتمع الدولي عبئاً اقتصادياً وبيئياً متزايداً. ويستهلك أغنى ٢٠٪ من سكان العالم ٨٦٪ من الثروات الطبيعية؛ في حين يعيش نصف سكان العالم في فقر. يضاف إلى ذلك أن فقدان التعددية الثقافية يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

كما بدا واضحاً من سيناريوهات **حدود النمو** التي أكدتها تقارير الأمم المتحدة حديثاً، فإن رأس المال الطبيعي للبيئة وللثروات الطبيعية يتعرض لخطر أكبر من أي وقت مضى بسبب ازدياد السكان والنمو الاقتصادي. وأنه لأكثر الحاحاً من ذي قبل أن يصار إلى تغيير الاتجاهات الحالية.

إن النموذج الاقتصادي والاجتماعي ومفهوم النمو الحاليين يجب أن تعاد هيكلتهما بشكل جذري. فمرحلة التزايد السكاني الانتقالية تُعظّم من الحاجة إلى التزامات أخلاقية عالمية وإلى نموذج اقتصادي اجتماعي جديد.

٢- حدود الفقر وانعدام العدل

لا يمكن تحقيق الاستدامة الاجتماعية إلا من خلال الحدّ من الفقر على مستوى العالم. فالفقر يشكل خطراً رئيسياً على الاستقرار وعقبة أمام مزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل مكان. ولا يمكن الحد منه إلا من خلال تحقيق حد أعلى من النمو الاقتصادي في معظم أرجاء العالم النامي، ومن خلال طاقة انتاجية عالية المستوى للموارد المتاحة. ويتطلب ذلك تبني «أخلاقيّات تضامُن» جديدة في **المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة**، وأهداف نمو واضحة للدول النامية من أجل اعادة تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال شراكة مع الدول المتطورة.

والتباينات المتزايدة على مستوى الدخل تنجم عن سياسة الطرد من الأسواق العالمية أكثر من كونها تنجم عن آثار الأقطاب الموجودة فيها. وأنجع إجراء ضد انعدام العدل المتزايد هو زيادة دمج الأفراد والبلدان في التجارة العالمية، بالرغم من أن ذلك الإجراء يبقى غير كافٍ. وما زلنا بحاجة لمتابعة القرار الذي اتخذ في الدوحة في تشرين الثاني ٢٠٠١ بهدف إحداث دورة جديدة من تقدمية التجارة من خلال شراكة تنموية ومشاركة أوسع من طرَف الجميع. وما زال هنالك ضرب من الازدواجية في سياسات الشمال التي تضغط نحو فتح الأسواق باتجاه اقتصاد معولم، في الوقت الذي تقوم فيه بحماية أسواقها من التنافس مع «الجنوب».

إن تكنولوجيات المعلومات والاتصال أساسيّان جداً من أجل تحقيق نمو أسرع في البلدان النامية وتحقيق نمو بيئي أكثر فاعلية في أرجاء المعمورة كلها. لهذا فإن من الواجب أن يصبح تقليل «الفجوة الرقميّة» أولوية عالمية. فإذا لم

نعقد العزم على الفعل فإن النّموّ المتفاوت في شبكة الاقتصاد المعرفية سيزيد من انعدام العدل من حيث بينونته وتبعاته الاجتماعيّة. وحين يرى الشباب المحبطون الفارق الشاسع بين أسلوب الحياة في الولايات المتحدة وأوروبا وأسلوب حياتهم فإن الهجرة إلى هذه البلدان الغنية تغدو البديل الأوحد للفقر الدائم.

ربما يتيح الانتقال إلى مجتمع المعرفة لعدد أكبر من الناس المشاركة النشطة في الأعمال الإبداعية. وتوفر البنية المعرفية الفرصة لمشروعات أعمال محلية أو لخلق الثروات التي لا يمكن من دونها تحمل نفقات الخدمات الأخرى أو جعلها مستدامة. لذلك فإن على السياسات التنموية أن تعمل على تسريع تطوير البنية التحتية للاتصالات الإلكترونية وتوسيعها، مع توفير سبل الاتصال العالمي الممكن وتيسير استخدامها في الجوانب التجارية والاجتماعية والثقافية. ولا بد أن يكون توزيع البنى التحتية جُزءاً من الشراكة لتطوير الأعمال التمويلية المشتركة.

يجب أن يتزايد الدعم التنموي الذي تقدمه الدول المتطورة. ونحن إذ نرحب بالالتزامات التي قدمت في مونتري، إلاّ أننا نطلب المزيد: يجب أيضاً أن لا ترتبط هذه المساعدات بتوافر المانحين؛ بل يجب أن تكون في متناول اليد بهدف خدمة مشروعات صغيرة ومبادرات محلية في التعليم والأعمال التجارية. ولن تكون هذه المساعدات ذات فاعلية إلا إذا كان لدى الأقطار المتلقية سياسات اقتصادية واجتماعية منسجمة مع التطوير المستدام، أو عندما تستخدم في «بناء القدرة»، وفي إنشاء بنى تحتية تعليمية ومؤسساتية، وتمكين الناس في الدول النامية من الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا واستيعابها واستخدامها. وتمثل الأنظمة المعرفية الأهلية مصدراً فريداً لدى الدول النامية يجبُ دمجه في الشبكة العالمية المستقبلية لمجتمع المعرفة.

تتوافق التنمية المستدامة مع زيادة الناتج الإجمالي المحلي في العالم بعامل مقداره ١٠ مع حلول العام ٢٠٥٠، إذا تم فصل الناتج الإجمالي المحلي عن استخدام المصادر وإذا كان معدل الاستخدام للمصادر الحرجة محدداً بالمستوى الحالي. وهذا سيسمح بأن يصل معدل النمو عند أفقر البلدان إلى ٨٧٪ في السنة؛ وسيكون هذا كافياً للحد من الفقر والتفاوت بين الناس بشكل جوهري؛ إلى جانب النمو بنسبة ٣٪ سنوياً في أوروبا وأمريكا الشمالية؛ الأمر الذي يضمن مستويات عالية من التوظيف. علينا، إذاً، أن نتخطى أهداف الألفية للعام ٢٠١٥ من حيث:

- رفع معدل التعليم عند البالغين إلى أعلى من ٩٠٪ مع حلول العام ٢٠٣٠؛ وهذا يشمل «المعرفة الرقميّة» شفوياً وبصرياً.
- إنشاء بنية جامعية وبحثية تعتمد العلوم العالمية والتكنولوجيا لتشجيع الأعمال التجارية المحلية.
- ضمان الوصول إلى المعرفة والخدمات التربوية في أكثر من ٩٠٪ من المجتمعات مع حلول العام ٢٠٣٠ لتمكين الشعوب من إدارة مصادرها المحلية.
- تطوير التكنولوجيا التي يمكن للشعوب تحمل تكلفتها والتي تكون سهلة الاستعمال متعددة التطبيقات، وتعكس التنوع الثقافي واللغوي.

يجبُ أن تحتل مسألة القضاء على الفقر أعلى سلم الأولويات. فليس مقبولاً أن يكون أكثر من نصف العالم محروماً من الغذاء والماء العذب والمأوى والرعاية الصحية البسيطة. ويجب أن يكون السبيل إلى المعلومات والتعليم والمعرفة مضموناً. فالبنية التحتية للاتصالات والمعلومات، وكذلك الاستثمارات الكبرى في مجال التعليم في المجتمعات المحلية، ضرورية لتضييق «الفجوة الرقميّة» وللإسهام في مجتمع المعرفة المستقبلي. وعلى الدعم التنموي أن يركز على الأهداف بعيدة الأمد.

٣- نحو مجتمع معرفي مستدام

إنّ تطوّر العلوم والتكنولوجيا أمر مهمّ جداً. ولن تُصبح التنمية المستدامة حقيقة واقعة إلا من خلال الابتكار وآليات التوزيع المبتكرة. يَجبُ على التكنولوجيات أن تعمل من أجل التطوّر الإنسانيّ في كلّ مكان. فالجميع بحاجة إلى الحصول على المعرفة والتكنولوجيا؛ وعلينا جميعاً أن نستثمر أكثر في التعليم والتدريب، وفي خلق معارف جديدة واستيعابها.

سيكوّن ظهور مجتمع المعرفة المترابط في العشرين إلى الثلاثين سنة القادمة صيغة انتقالية رئيسيّة من النموذج الصناعي للقرنيْن التاسعَ عشرَ والعشرين. ولعل هذا يكون جزءاً من الحل لمشكلاتنا أو يكون جزءاً من المشكلة. وما الأمل بأنّ ديناميّة تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأسواق المعولمة وحدها سيكون لها دور في الثراء العام والحد من الفقر إلا إفراط في تبسيط الأمور. تستطيع هذه الديناميّة في إطارها الصحيح أن تقوي وتستوعب بلايين من الناس حتى في أكثر البلدان فقراً وتوفر لهم مجدداً السبيل إلى التعليم والمعلومات والمعرفة حتى لو كانوا في مناطق نائية، وتساعد في القضاء على الفقر وفي بناء مجتمعات قادرة على البقاء. ومن دون هذه الآليات فإن

الاستثمارات الهائلة قد تكبر والأعباء الملقاة على عاتق الصناعات المركزية قد تزداد.

حين تُصبح مجتماعاتنا أكثر تعقيداً واعتماداً على بعضها بعضاً، فإن جميع أبعاد التنمية المستدامة يجب متابعتها معاً.

يجب أن يستجيب العلم والتكنولوجيا لحاجات الناس، وأن يسهل الوصول إليهما، وأن يتقاسمهما الناس فيما بينهم جميعا. إن ظهور مجتمع المعرفة هو الصيغة التحولية الرئيسيّة إلى النصف الثاني من هذا القرن. فالطريقة والمنهج الشموليان أساسيان من أجل إنشاء تدريجي للمجتمعات المستدامة، مع ارتفاع مستمر في نوعية معيشة الناس جميعا.

٤- لا حدود للتعددية والإبداع

من أجل تجنب صراع الحضارات المأساوي في عالم متعدد الثقافات، فإن الهوية الثقافية والاختلاف يجب أن يُقبلا على اعتبار أنهما بحد ذاتهما أهداف مشروعة. هذا إضافة إلى احترام الحقوق الإنسانية الأساسية والاعتراف بمجموعة القيم الإنسانية؛ ففقدان التنوع الثقافي يفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

إننا نحتاج إلى التنوع الثقافي، وإلى مجتمعات متسامحة ونابضة بالحياة، يتاح للأفراد فيها الفرصة ليمارسوا ويشاركوا بفاعلية، وليسعوا ويحققوا حاجاتهم الأساسية، من أجل إحساسهم بالهُويّة والانتماء. نحتاج إلى عالم ذي «حداثات متعددة»، عالم من دون أيديولوجيات؛ لكن ضمن مجتمعات تتعايش فيها ثقافات متعددة بشكل سلمي، ويكون فيها «الحداثة الأصيلة» و «التعلم من الآخر» قيما في حد ذاتها.

يجب على المجتمع المعرفي المشبّك أن يستوعب ثراء المعرفة الأصيلة ، وأن يثمن ويستوعب مفهوم البيئة المركزية ومفهوم مركزية الإنسان في مجتمع عالمي مستدام.

يجب أن تصاغ الأهداف: لضمان التنوع في اللغات المستخدمة كثيراً، ولزيادة الإبداع الثقافي الأصيل والمستقل، ولزيادة التوظيف الثقافي، وللتقليل من مخاطر الانتهاز واحتكار المعلومات، ولضمان وصول الناس جميعاً وبشكل غير مكلف إلى الأنشطة الثقافية ذات الجودة العالية. يجب أن ننظر إلى وسائل الإعلام على أنها تخدم المصلحة العامة وتهدف إلى تحقيق الأهداف التربوية والثقافية، لا أن تُترك لتكون حكراً على قضايا الأعمال لتحقيق أهداف تجارية. وأهم من ذلك كله، علينا أن نخلق ثقافة مشارَكة بدلاً من ثقافة استهلاك.

تحتاج خصوصية الخدمات الثقافية ضمن سياق السياسة التجارية إلى تعريف أفضل في حلقة المداولات الجارية الآن في الدوحة. إن للخدمات الثقافية، مثلها مثل الخدمات البيئية، وظيفة اجتماعية واسعة. وعلينا أن نخلق إطاراً عالمياً يعترف بهذه الحقيقة: فيضع التنوع الثقافي في مستوى واحد مع التنمية الاقتصادية والعدل الاجتماعي والصحة البيئية.

يجب أن يركز المجتمع العالمي المستقبلي على مجتمعات محلية تنضوي في موروثها الثقافي وتسهم في مجتمع المعرفة. يجب أن يحترم جميع الناس الحقوق الإنسانية الأساسية المتمثلة بمنظومة القيم العالمية المشتركة ويلتزمون بها. وعلى المجتمع المعرفي المشبّك أن يستوعب ثراء المعرفة والممارسة الأصيلة. «فالحداثة الأصيلة» هي تحدٍ جديد لنا جميعاً.

٥- آليات الكفاية والتوجيه : الحل لمحدودية المصادر

أ- كفاية المصادر

يتعرض الرأسمال الطبيعي للبيئة العالمية إلى أخطار لم يسبق أن شهد لها مثيلاً بسبب النمو السكاني المضطرد والزيادة الكبيرة في الأنشطة الصناعية. فنحن أقرب ما نكون إلى الحدود القصوى في استهلاك المصادر. في الثلاثين سنة الماضية تراجعت بعض الحدود بسبب التطور التكنولوجي: فنحن لا نستنزف المصادر المعدنية والوقود المستخرج الآن بالسرعة التي كنا نخشاها؛ لكن تأثير استخدام هذه الموارد على البيئة خطير جداً. فما زال النمو الاقتصادي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالنمو في استهلاك الموارد؛ وهو في الوقت الحاضر أكثر تأثيراً حتى من النمو السكاني ذاته.

إذا كان النمو الصناعي كافياً للقضاء على الفقر في البلدان النامية، فإن استغلال الموارد سيزداد إلى أبعد من المستويات المستدامة بيئياً. وسيغمر الغلاف الحيوي للكرة الأرضية بالنفايات والتلوث. من هنا، فإن الإنتاج والاستهلاك يجب أن يصبحا أكثر فاعلية، وعلينا الانتقال إلى الاستغلال العقلاني للموارد، وأن نجدد الموارد ودوائر الإنتاج والاستهلاك التي يعاد فيها استغلال المخلفات، وعلينا أيضاً أن نعطي قيمة إضافية للمصادر التي نستخدمها خلال «الانتقال من السلع المادية إلى الخدمات».

يجب أن يتحول الاهتمام في البلدان النامية من استخراج المصادر الطبيعية إلى تعزيز الرأسمال الإنساني ضمن مفاهيم متعددة للنمو.

إن الطلب على الطاقة يمكن أن ينخفض بشكل كبير في الدول الصناعية عن طريق الاستخدام العقلاني للطاقة. أما في البلدان النامية فإن الاستخدام العقلاني للطاقة يجب أن يكون مضمونا باستخدام تكنولوجيا بسيطة ومناسبة؛ وهذه ربما تحتاج إلى عمالة أكثر كثافةً، وعليها أن تُمكّن المجتمعات المحلية من إدارة استخدام الطاقة لديها.

مصادر الطاقة يجب أن تنتقل من الاعتماد على «الكربون» إلى مصادر جديدة ونظيفة (تخفيض انبعاث الغازات من البيوت الزجاجية)، وأن تجعل مصارد التزويد لامركزية حيثما يكون ذلك ممكناً. ويكون هذا التحول ممكنا مع التطور العلمي والتكنولوجي المستقبلي الموثوق. على أية حال، فإن الحاجة إلى الاستثمار الأساسي في البحث العلمي ما زالت قائمة. وعلى الدول المتطورة أن تتكفل بذلك؛ لكن النتائج يجب أن تنتشر بسرعة عبر العالم. وسيفتح الإنتاج اللامركزي الذي تنتجه وحدات محلية صغيرة آفاقاً جديدة للسكان الريفيين في جميع أنحاء العالم.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مهمة للإنتاج البيئي المستدام، وللتدابير الاجرائية والاستهلاك، ولفسيفساء أساليب الحياة البيئية المستدامة. ومن دون توافر هذه التكنولوجيا للغالبية العظمى من الناس في المجتمع المعرفي المشبّك فإن الاستدامة البيئية ستكون غير ممكنة؛ كذلك لن يكون مجتمع المعرفة مستداماً بشكل تلقائي. وحدها الأطر الصحيحة هي التي تضمن ذلك.

سيستمر الضغط السكاني في التزايد، لكن بشكل أبطأ. وسيكون هنالك ٨ بلايين إنسان تقريباً في عام ٢٠٣٠. نحن نواجه تحدّياتٍ كبيرة في توافر الطعام والماء التي يمكن التعامل معها فقط من خلال الاستعمال الذكي للمعلومات والتكنولوجيا الحيوية والحلقات المغلقة لانتاج الطعام من الحيوانات والنباتات والفطريات والطحالب والبكتيريا أو التفاعل الأكثر كفايةً بينها. ويمكن لحسن الإدارة أن يضمن موارد المياه ونوعيتها.

سيعيش معظم الناس في المدن مع حلول العام ٢٠٣٠. ولكي تجعلهم قادرين على الاستدامة والتمتع بصحة جيدة والحصول على التعليم والخدمات والتبادل الاجتماعي، فإن علينا أن نعيد التفكير في كيفية استخدام المباني والمدن. يجب أن تصمم المجموعات السكنية بأعلى قدر من الكفاية ويكون المجتمع فيها أقل اعتماداً على السيارات. يجب أن تخطط المدن وتصمم بحيث تحدّ من السفر. إن تخطيط الأراضي للاستخدام يجب أن يشجع التنمية المنفتحة والمُحكَمة والتي يمكن استخدامها لغايات متعدّدة. نريد أن نتحدى النمط السائد للعمل في مبانٍ مكتبية، التي غالباً ما تكون بعيدة عن الفعاليات الحضرية والاجتماعية الأخرى.

ب- آليات التوجيه

لمواجهة هذه التحديات، يجب علينا أن نستعمل «آليات التوجيه» كلّها لجعل أطر التنمية صحيحة:

يجب على الأنظمة الضريبيّة أن تثبط استغلال الموارد، وتكافئ المشروعات وخلق القيم، وأن تعطي الحوافز لابدال السلع المادية بخدمات لاماديّة. فالحاجة ماسة إلى التوجه نحو نظام ضريبي على الموارد المادية والطاقة والأرض ومرافق النقل.

إن قوى السوق وحْدَها لا يمكن الاعتماد عليها للحفاظ على «رأس المال الطبيعي» لكوكبنا ولتوليد بدائل كافية للموارد المستنفدة. فنحن بحاجة إلى فرض نظام ضريبي لحماية «الممتلكات المشتركة العالمية». كما يجب أن يحدد في الأنظمة الاقتصادية العالمية المستويات المستدامة القصوى للاستغلال الخطير للمصادر والتلوث. ويجب أن تدمج داخلياً تكاليف المظاهر الخارجية. إن تحديد إشعاع غازات البيوت الزجاجية والتخلص من الإشعاع هما مجرد بداية. كذلك يجب تطبيق بروتوكول كيوتو بشكل كامل؛ ومن قبيل الاحتياط، يجب أن يشمل جميع المواد المتعلقة بالإنسان وتطوره التي تؤثر بالمناخ وفي حركات المحيطات.

يجب التخلص من الإعانات الضارة على مراحل. فإن استعمال المساعدات الحكومية لأغراض محددة سيظل أداة شرعية للإدارة الحكومية الجيدة. بَيْدَ أن المعونات المالية الضخمة وإجراءات الحماية التجارية في قطاعات الزراعة والفحم والفولاذ ليست مدمرة لحركة التغيير في البلدان المصنعة فحسب؛ بل إنها تحدث أيضاً ضرراً جسيماً بالدول النامية. إن المعونات المالية الخفية للنقل البري وغياب نظام ضريبي متسق على وقود الطيران هي عقبات كأداء أمام تطوير أساليب حياة وأعمال أكثر ملاءمةً واستدامة.

إن الكفاية في استعمال الموارد يجب زيادتها حالاً وبشكل جوهري. والابتكارات التكنولوجيّة الضرورية هي في متناول أيدينا. فتطوير أنظمة لاستعمال الطاقة ولمصادرها المتجددة بشكل معقول يجب أن يصبح أولوية قصوى. إن السياسة اللامركزية في تزويد الطاقة وتوزيعها كجزء من سياسة استعمال الطاقة بشكل عقلاني هي ذات أهمية استراتيجية لجميع البلدان، خاصة المناطق النائية والبلدان النامية. فهي تستطيع أن تحفز مشروعات الأعمال المحلية وتمكن من الوصول إلى المعلومات وشبكات التعليم. كما يجب تعديل النظام الضريبي على استخدام الموارد البيئية بشكل جوهري، ويجب متابعة تطبيق بروتوكول كيوتو وإلغاء المعونات المالية الشاذة وغير المنتجة بأقصى حالات الاستعجال.

٦- إدارة الصالح العام في عالم محدود

إن إدارة الصالح العام هو جوهر جميع التحديات التي نواجهها. فحيثما نظرنا نجد أنظمة سياسية تفتقر إلى الكفاءة في أدائها. وهذا ينطبق بشكل خاص على مناطق في العالم يؤرقها العنف والحروب التي تدمر الموارد القيمة لرأس المال البشري والثقافي والاجتماعي والطبيعي. لهذا فإن تقوية منظومات إدارة الصراعات على المستوى العالمي يكون ذات أهمية قصوى. إن ظاهرة عنف الإرهاب تُبرز مرة أخرى ضرورة إحلال الأمن المشترك والاستقرار في كوكبنا.

إن «الصفقة العالمية» الجديدة في مدينة جوهانسبرغ يجب ألا تكون تقايضاً بين الازدهار والإنصاف والبيئة. فأطر إدارة الصالح العام يجب إعادة تصميمها بحيث ينتفع كل واحد من النمو. ففي جوهانسبرغ نحتاج إلى شراكة للتطوير المستدام في إطار جديد من التضامن والتنوع الثقافي؛ فنحن بحاجة إلى صيغة جديدة من «أخلاقيات التضامن البشري» بحيث تبرز في كل الأطر العالمية لإدارة الصالح العام. وهذا يتطلب قيادة مدنية وسياسية إضافة إلى روح المسؤولية. على حكومات الجنوب أن تولد الظروف التي لا غنى عنها لتطورها الاقتصادي والاجتماعي. وفي الشمال، على مجتمع الأعمال والمجتمع المدني كذلك أن يسهما في هذه التنمية العادلة.

يجب تقوية المؤسسات العالمية لضمان الاستقرار لأنظمة العالم الاقتصادية ولإدارة «القواسم المشتركة العالمية» (مثل الغلاف الجوي والمحيطات والقارة المتجمدة الجنوبية ... إلخ). لهذا فنحن بحاجة إلى شبكة من السياسات العامة العالمية تكون أقوى وأحسن اطّلاعاً، وإلى أطر جديدة لتمويل مشترك للتنمية.

إن نظامنا الاقتصادي يمكّن القوى العاملة من تمويل التعليم للشباب والرعاية للمسنين. لهذا فإن التنمية المستدامة تتطلب الاستقرار. لكن الاقتصاد المبني على الشبكات العالمية - بصلاته القوية الجديدة - له احتمالية كبيرة أن ينتشر على نحو فوضوي. فيجب إيجاد طرق جديدة تتحكم بالمصالح المهيمنة وتبطل ازدواج الأنظمة الفرعية، وتدير الأزمات والتقلبات، وتستثمر المعرفة والمهارات. يجب أن نقوي مقدرة النظام على أن يستجيب للصدمات إما بإخمادها أو بإبطال مفعولها. على الحكومات ومنظمات بريتون وودز أن تجعل الاستقرار الاقتصادي في أعلى مستويات أهدافها، وأن تتخذ عملاً أكثر اتساقاً وتعاوناً. وعلى الحكومة أن تتحرك باتجاه قياس للتطور أوسع قاعدة من مجمل الناتج المحلي وحده.

كذلك يجب أن نخلق الأطر التي تدعم «مشروعات الأعمال الخضراء». كما يجب أن تصبح المسؤولية الاجتماعية للشركات متطلباً شمولياً. وبحلول عام ٢٠١٠ يجب أن تكون التقارير، بما فيها التي تتناول رأس المال الطبيعي والاجتماعي والبشري، أمراً اعتيادياً لجميع الشركات المعلنة والمعروفة. ويجب أن نوحد الأطر للشراكات الجديدة بين الشركات العالمية والمجتمعات المحلية.

يجب على منظمة الأمم المتحدة أن يكون لها مجلس للتنمية المستدامة على أعلى مستوى ليؤكد اتساق النشاطات ضمن أسرة منظمات الأمم المتحدة وبشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني ومجتمع الأعمال. إضافة إلى ذلك، يجب تقوية فعاليات التنوع الثقافي والتعليمي بآليات مشتركة لتحسين مستوى المعرفة بين الشباب والكبار بشكل جوهري وتوفير التدريب على المهارات الضرورية لتمثل التقدم التقني والعلمي في الدول النامية قبل عام ٢٠٣٠. ويجب أن تنال برامج التربية والتدريب دعماً مالياً أكبر في العقود القادمة.

نحن بحاجة إلى صيغة جديدة من «أخلاقيات التضامن البشري» في جميع الأطر العالمية لإدارة الصالح العام. ويجب على المؤسسات العالمية أن تؤكد استقرار نظام الاقتصاد العالمي والإدارة الفاعلة «للقواسم المشتركة العالمية». على منظمات بريتون وودز أن تجعل استقرارها الاقتصادي وتطورها المستدام في أعلى مستويات أهدافها. أما في مجال الأعمال فيجب أن تكون المسؤولية الاجتماعية المشتركة مطلباً شمولياً. ويجب على منظمة الأمم المتحدة أن يكون لها مجلسٌ للتنمية المستدامة في أعلى مستوى؛ كما يجب تقوية الفعاليات العالمية في التربية والثقافة. ■

المشروع النهضويّ العربيّ: البعد الاقتصادي*

د. طاهر حمدي كنعان**

يصعب على المرء أن يجد عنواناً لموضوع غير سياسيّ تعدّدت فيه الكتابات، من كتب ومقالات، بالمقدار الذي كتب فيه عن النهضة العربية.

في ربيع عام ٢٠٠١ عُقدت في مدينة فاس في المغرب ندوة تحت عنوان «المشروع النهضوي العربي»، جاءت بمبادرة من مركز دراسات الوحدة العربية، وتحدث فيها حوالي المئة من الباحثين والمفكرين والسياسيين العرب من مختلف أنحاء الوطن العربي، الذين يمثلون اتجاهات مختلفة وأجيالاً ثلاثة. بلغ حجم الكتاب الذي يضم وقائع هذه الندوة ١١٦٧ صفحة. وحددت رسالة تلك الندوة بأنها محاولة لإقرار ستة أسس يقوم عليها المشروع النهضوي العربي وهي:

- الوحدة العربية في مواجهة التجزأه.
- الديمقراطية في مواجهة الاستبداد.
- التنمية المستقلة في مواجهة النمو المشوه والتبعية.
- العدالة الاجتماعية في مواجهة الاستغلال.
- الاستقلال الوطني القوي في مواجهة الهيمنة الأجنبية والمشروع الصهيوني.
- الأصالة والتجدد الحضاري في مواجهة التغريب.

في ذلك الخضم الواسع من القضايا التي تضمها تلك الأسس الستة، وضمن الحيز المتاح لهذا الحديث، لا بدّ من ممارسة الإنتقاء المتشدد فيما سيتناوله هذا الحديث، ولا بد من استبعاد أمور والتركيز على أمور أخرى. وإن ما يحسن استبعاده هو تكرار ما جاء في ذلك السفر النفيس الذي أصدره مركز دراسات الوحدة العربية عن المشروع النهضوي العربي، لا سيما ما جاء فيه حول التنمية المستقلة في مواجهة النموّ المشوّه والتبعية. وأما ما سيتم التركيز عليه فيخضع إلى أولويات ذاتية هي هموم المتحدث أو اهتمامات، التي ليست بالضرورة هموم جمهور القراء. اقتراحي هو أن يكون التركيز على أمرين: الهدف، والوسيلة الموصلة إلى الهدف، وذلك كما يأتي:

أولاً: إن هدف المشروع النهضوي العربي في بعده الاقتصادي هو تحقيق مجتمع يتمتع بالقدرة على الإنتاج السلعي والخدمي بدرجة توفر للمواطنين الأمن والحرية؛ وإنه من جانب آخر تنمية إنسانية تتصف بالاستدامة من جيل إلى جيل وبالمنعة ضد التهديد الخارجي.

ثانياً: إن الوسيلة لتحقيق ذلك الهدف من غير إفساد هي بناء المؤسسات التي تنظم توزيع الفائض الاقتصادي في اتجاه يعظّم الاستثمار في تكوين الأصول الإنتاجية المادية والبشرية، ويحفز على أخلاق العمل المنتج، ويعاقب الركون إلى الدخول الريعية التي لا تتصل بالعمل المنتج.

ثالثاً: لا تكون المؤسسات والأنساق التنظيمية المعتمدة وسيلة فاعلة ومؤدية غرضها في التحوّل الاقتصادي نحو الهدف إلا إذا اقترنت بصفات ثلاث سياتي شرحها لاحقاً؛ وهي خصائص مميزة لصيغة من النظام الديمقراطي تضم، إلى جانب خاصيته الأساسية، أي «التمثيل»، ميزتين مكملتين وضروريتين للسياسة الصائبة: صفة «الالتزام» بالسياسات عبر الزمن، وصفة «الاتساق» بين السياسات من غير تناقض.

في إطار تعريف الهدف، يلاحظ أن المشروع النهضوي العربي يسعى إلى تحقيق تغيير عميق وواسع في أحوال المجتمع العربي من واقعها الراهن المرفوض إلى واقع أفضل مرغوب فيه، وهو الهدف الذي يُجمع عليه المواطنون العرب في أقطارهم كافة من المحيط إلى الخليج. غير أنهم يختلفون اختلافاً بيّناً حول طبيعة التغيير وأهدافه.

فهناك جماعات ذات ثقل شعبي كبير ترى أن الحياة الأفضل تكمن في

* «حوار الشهر» في مؤسسة عبد الحميد شومان مساء الأربعاء ٢٠٠٢/٦/١٩. ننشره هنا بإذن من المؤسّسة ومن المؤلف.

** الأمين العام للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، عمّان؛ عضو المنتدى.

العودة إلى الطريقة التي يتصورون أنها سادت في فجر الإسلام. وهناك جماعات أخرى أقل شأناً فكرتها عن الحياة الأفضل هي حول ما يتمتع به المواطن في أقطار أوروبا وشمال أمريكا. أما عامة الناس من غير ذوي العقائد والأيديولوجيات فيصفون التغيير ببساطة بأنه «اللحاق بركب الحضارة»؛ أي أن يكون للعرب جملة مثل ما لدى الأمم المتقدمة صناعياً وثقافياً وحضارياً. ترى ما الذي تملكه تلك الأمم المتقدمة عنا والذي نطمع في الحصول عليه؟

الجواب البسيط أنه النوع الراقي من العيش والحياة، حيث ينعم الإنسان ببركات التقدم والثقافة والحضارة. وهذا يقوم في رأينا على ساقين اثنين متلازمين ولازمين هما: الأمن والحرية.

يتحقق الأمن على مستويين: مستوى الفرد والأسرة، و مستوى المجتمع. فعلى مستوى الفرد والأسرة، فإنه يشمل الأمن من الجوع والعوز والأمن من الخوف، وهما النعمتان اللتان قضى المولى عزّ وجلّ على قريش عبادته لقاءهما؛ قال تعالى: ﴿فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف﴾.

ويتصل بالأمن من الجوع كل ما من شأنه أن يؤمن سلامة البدن، ويشمل ذلك أمن المسكن ومرافق السكن؛ كما يشمل الوقاية الصحية وعلاج البدن مما قد يعتريه من أمراض.

ويشمل الأمن على مستوى المجتمع الأمان الاجتماعي الداخلي، حيث تتوازن الحقوق والواجبات فيما بين أعضاء المجتمع على نحو ينهي التطفيف. قال تعالى: ﴿ويل للمطففين، الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون﴾؛ ويضع حداً لاعتداء البعض على البعض الآخر، بل حتى الغيبة والسخرية منهم. قال تعالى: ﴿«ولا يغتب بعضكم بعضا...ولا يسخر قوم من قوم﴾. كما يشمل الأمن قدرة المجتمع على حماية نفسه وأرضه وممتلكاته من الاعتداء الخارجي.

أما الحرية فإنها تشمل، على مستوى الفرد والأسرة، التمكن من أوسع الخيارات لتقرير المصير الشخصي والأسري والاجتماعي، وامتلاك الوسائل للتصرف بالحياة والتمتع بالمعارف والعلوم والفنون. وعلى مستوى المجتمع، فإنها تشمل حرية جميع المواطنين في المشاركة في تقرير شؤون المجتمع من خلال التمثيل الانتخابي والتداول السلمي للسلطة السياسية.

ويتصل مفهوم حياة النهضة من الزاوية المتعلقة بالحرية بمفهوم التنمية الإنسانية. وهذا المفهوم عرّفه التقرير الذي صدر مؤخراً عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بخصوص التنمية الإنسانية في البلدان العربية. يُعرّف هذا التقرير التنمية الإنسانية بأنها عملية توسيع الخيارات. ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات: بعضها اقتصادي، وبعضها اجتماعي، وبعضها سياسي، وبعضها ثقافي. فإذا كان الإنسان محور تركيز جهود التنمية، فلا بد من توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في كل ميادين سعي الإنسان. وتعدّ التنمية الإنسانية بالنتيجة عملية تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس. وتعني عبارة تنمية الناس بناء القدرات الإنسانية؛ كما تعني عبارة التنمية من أجل الناس أن ثمرات النمو يجب أن تظهر في حياة الناس. وأما التنمية بواسطة الناس فتعني تمكين الناس من المشاركة الفاعلة في الأنشطة التي تشكل حياتهم.

لقد تعمدنا الإشارة إلى أن مفهوم التنمية الإنسانية يتصل بمفهوم حياة النهضة من الزاوية المتعلقة بالحرية، متعمدين في الوقت ذاته أن نقول إنه لا يتصل به من الزاوية المتعلقة بالأمن. وهذه إشارة إلى أن البعد الأمني بمعناه الواسع يجب أن يكون في أساس النظرة إلى الاقتصاد والتنمية، وفي أساس التقييم للأداء الاقتصادي والتنموي في الماضي وفي المستقبل. وفي رأيي أن مفهوم التنمية في البلدان العربية ارتبط بمستوى المعيشة والرفاه الاستهلاكي، على نحو أكثر من ارتباطه بما ينبغي أن تجديه التنمية على المناعة الاقتصادية والقدرة على تسخير ما يلزم من الموارد لاستدامة التنمية من جيل إلى جيل وتعزيز الاستقرار السياسي والأمن الوطني.

إن هاجس المناعة الاقتصادية ليس مقصوراً على اقتصادات صغيرة وضعيفة كالاقتصادات العربية؛ بل هو هاجس يراود أعتى الاقتصادات وأقواها. وكلنا يذكر ما حدث للاقتصاد الأمريكي إبان الفورة في أسعار النفط في السبعينيّات، واضطرار المواطنين في الدول الصناعية المتقدمة إلى صف سياراتهم بالدور، وتحريكها بالتناوب حسب أرقامها الزوجية والفردية من أجل الحصول على حصص البنزين. حينها أطلق رئيس الولايات المتحدة الامريكية على مواجهة تلك الأزمة عبارة المكافئ الاقتصادي للحرب The war of economic equivalent.

ونحن نرى أن هذا الهاجس هو الذي قاد الدول الاوروبية، التي يتمتع كل منها باقتصاد قوي بحد ذاته، إلى المسعى الدؤوب منذ الخمسينيّات للتكتل، ابتداء بإنشاء مناطق التجارة الحرة والأسواق المشتركة، وانتهاء بتوحيد أنظمة الصرف والعُملة.

من هذه التعريفات الوجيزة يغدو واضحاً أن المشروع النهضوي في بعده الاقتصادي هو التوصل إلى مرحلة متقدمة من التنمية الإنسانية المستدامة من جيل إلى جيل، مع إضافة أساسية يتواتر إهمالها في تعريف الأهداف التنموية، ألا وهي الإضافة الخاصة بالبعد الأمني.

بعد تحديدنا للهدف وتعريف

مواصفاته، نخصص الجزء الباقي من الحديث لتحديد الوسائل، وتعرّف مواصفات المسيرة الموصلة إلى الهدف.

هنا نواجه مرة أخرى ضرورة الاختيار: فالوسائل الموصلة للهدف، حتى في حال كان في جوهره هدفاً اقتصادياً، لا يمكن أن تقتصر على البعد الاقتصادي.

فالعوامل التي تدفع بالمشروع النهضوي إلى التحقق، حتى في بعده الاقتصادي، هي عوامل متعددة سياسية واجتماعية إلى جانب العوامل الاقتصادية. لكننا سوف نركز على العوامل الاقتصادية. أما العوامل غير الاقتصادية فسوف نجتزئ منها تلك التي تؤثر في الاقتصاد بشكل مباشر، وهي المتعلقة بالمؤسسات والأنساق المؤسسية.

إن هذه العملية – أي عملية بناء النظام الاقتصادي الذي يوفر العوامل التي يتحقق بها تصوّر معين لحياة المجتمع، بما في ذلك التصور الذي أوجزناه للمشروع النهضوي العربي القائم على مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة والمنيعة – تشكل في مجملها البعد الاقتصادي لنظام الحكم والدولة، أو ما درجت تسميته الاقتصاد السياسي.

ما هو الاقتصاد السياسي؟

الاقتصاد السياسي هو علم الاقتصاد حين يدرس السلوك الجمعي (غير الفردي) في تخصيص الموارد الاقتصادية، وحين يدرس استعمالات الريع في المجتمع بالذات. والريع هو الفائض الاقتصادي الذي يتحقق من قيمة الإنتاج أو الدخل الذي يفيض عن تكاليف الانتاج. والسلوك الجمعي هو الصادر عن نشاط المؤسسات الصانعة للسياسات، ومجموعات أصحاب المصالح، والشرائح الاجتماعية الأخرى المماثلة.[1] ومن أهم الموضوعات التي يُعنى بها الاقتصاد السياسي النموّ الاقتصادي ومحدداته. وفي هذا المجال يركز الاقتصاد السياسي على دراسة سلوك تلك المجموعات (المؤسسات الصانعة للسياسات، ومجموعات أصحاب المصالح، والشرائح الاجتماعية الأخرى المماثلة) فيما يتعلق بحصيلة الفائض الاقتصادي من حيث اتجاهه نحو الأنشطة المحركة للنمو أو انحرافه عن هذا الاتجاه. كذلك يُعنى الاقتصاد السياسي بحوافز الفاعلين الاقتصاديين فيما يتصل بأفعالهم الاستثمارية وإنتاجيتهم على المدى الطويل.

بعبارة أخرى، يُعنى الاقتصاد السياسي بدراسة نمط أو أنماط توزيع الفائض الدخلي في المجتمع فيما بين الشرائح الاجتماعية، وما يترتب على ذلك من توزيعه بين الأغراض الاستهلاكية والأغراض الاستثمارية المحسنة للإنتاجية. ويعني هذا الاهتمام بالأنظمة السياسية المختلفة وما يترتب عل اختلافها من آثار على تعبئة الموارد من أجل النموّ الاقتصادي. واختلاف الأنظمة السياسية يظهر على شكل اختلاف في المؤسسات التي تعبر عن فلسفة كل نظام ومنطقه.

ولعل اهم من عالج البعد الاقتصادي لنظام الحكم والدولة وعلاقة الاقتصاد أو النظام الاقتصادي بالتغيير الاجتماعي في العصور القديمة هو ابن خلدون. أما في الفترة الحديثة فهو كارل ماركس والنظريات الماركسية. كما أن الفكر الماركسي لا يزال في مقدمة من عالج أثر السلوك الاقتصادي والأنساق والمؤسسات الاقتصادية على التغيير الاجتماعي. وكان ذلك من خلال عدد من المفاهيم المخصبة. فقد لفت الفكر الماركسي النظر الى أطروحتين رئيستين. الأطروحة الأولى: أن أنماط وشروط الإنتاج هي المحددات الأساسية للبنى والتكوينات الاجتماعية التي بدورها تولّد توجهات الناس وأفعالهم وخصائص حضارتهم. ويدلل ماركس على ذلك بمثاله المبسط الشهير أن الطاحونة اليدوية خلقت المجتمع الإقطاعي، وأن الطاحونة المدارة بالطاقة البخارية خلقت المجتمع الرأسمالي. وفي حين يؤخذ على هذا المثال المبالغة في تأثير عنصر التكنولوجيا، إلا أنه ليس من المبالغة القول مع تشومبيتر إن العمل الذي يقضي فيه المرء سحابة يومه، يوماً بعد يوم، لا بد أن يكون له أبلغ الأثر في تشكيل عقليته، وإن الموقع الذي يحتله المرء في العملية الانتاجية يحدد نظرته إلى الأشياء وموقفه من الأمور التي يتعامل معها؛ وهو ما يحدد الحيز الذي من ضمنه يستطيع المرء التصرف والتأثير في الأمور والأشياء.[2]

وعلى ذلك فإن قوى الإنتاج من عمّال وأرباب عمل وتجهيزات ومكائن ومعدات، وكذلك علاقات الانتاج، وهي العلاقات فيما بين المنتجين والمشرفين على الانتاج والمستهلكين، وفيما بين دخولهم من الرواتب والأجور ودخولهم من الريع وفوائض الارباح؛ كل ذلك ينعكس على صفحة الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية؛ فتتكون بتأثيره الطبقات المختلفة ذات المصالح المتباينة، ويصبح التاريخ تاريخ صعود لطبقات وهبوط لأخرى، وتصبح السياسة حكم الطبقة المسيطرة في حقبة من الحقب، وتصبح الثقافة والفكر والفن ثقافة الطبقة المسيطرة وفكرها وفنها. وقد سميت قوى الانتاج وعلاقات الانتاج والأنساق والمؤسسات التي تضمها وتنظمها في المجتمع، «البنية التحتية»؛ وسميت الثقافة والعلوم

---

(١) أنظر: Micael Castanheira and Hadi S. Esfahani, *Political Economy of Growth*, ERF, Cairo, 2001, Unpublished Monograph

(٢) أنظر: Joseph Schumpeter: *Capitalism, Socialism and Democracy*, London 1957, Part I.

والآداب والفنون «البنية الفوقية».

الأطروحة الثانية: أن الأنساق المختلفة من الإنتاج تتميز بمنطق داخلي يحدد اتجاه ما ينتج عن حركتها وتطورها وطبيعتها. فالإشارة إلى المثال المتقدم الذكر، فإن النسق الذي تمثله الطاحونة اليدوية يقود إلى حالة اقتصادية واجتماعية يصبح فيها استخدام الطاحونة البخارية الآلية ضرورة لا يستطيع الفرد أو الجماعة تغييرها. كما أن انتشار استعمال الآلة البخارية يقود بدوره إلى نشوء حالة جديدة، اقتصادياً واجتماعياً، تتمخض عنها وظائف اجتماعية جديدة تحتلها فئات هي الأخرى جديدة وذات أفكار جديدة. وفي حال صحت هذه الأطروحة، نكون قد عرفنا المحرّك الذي يدفع عجلة التغيير الاقتصادي؛ وبالتالي ما ينتج عنه من تغيير اجتماعي.

لكن التطبيق العملي لهذه الأطروحات، في إطار تحليل عوامل التغيير في مجتمع معين وفهمها، هو أمر أكثر صعوبة وتعقيداً مما توحي به النظرة المبسطة في فهم هذه الأطروحات. ذلك لأن التكوينات والبنيات الاجتماعية، والأنماط والتوجهات الفكرية والنفسية المعبرة عنها، التي تتكون في مرحلة معينة لتعكس نسقاً إنتاجياً معيناً، لا تنصهر وتذوب بالسرعة التي تنتهي بها تلك المرحلة؛ بل إن منها ما يتصلب ويدوم لأجيال وقرون بعد انقضاء المرحلة التي تُشكل فيها. ويلاحظ في هذا السياق أن نقل نسق معين من الانتاج في مجتمع معين أو استنساخه، وتطبيقه في مجتمع آخر، لا ينشأ عنه تغيير سريع في التكوين الاجتماعي والثقافي المرتبط بذلك النسق الانتاجي في موطنه الذي نشأ فيه.

وهذا هو السبب في أن البنية الفوقية في المجتمع العربي (بما فيها الثقافة العامة والقيم وأنماط السلوك) ما زالت متأثرة بأنماط الإنتاج وعلاقاته التي كانت سائدة في عصور غابرة. وقد لفت النظر إلى ذلك عالم الاجتماع العربي الدكتور محمد جابر الأنصاري.[٣]

لاحظ الأنصاري أن تكوين المجتمع العربي في المدن ومراكز التحضر تأثر إلى حد بعيد باستقبال المدن والقرى الزراعية المستقرة لموجات متتابعة من هجرات القبائل ذات الخلفية الرعوية. وحين انتقلت القبيلة إلى صُلب مجتمع الريف والمدينة، جلبت معها نزعاتها وعصبياتها ونظرتها التي تحتقر العمل المهني والتقني، وأنواع العمل الحضري بوجه عام.

وقد لاحظ الأنصاري أيضاً أن القبيلة، بعكس الإقطاعية الزراعية في المجتمع الأوروبي أو الياباني أو الصيني، تميل بطبيعتها إلى التشرذم، حين تتحول القبيلة إلى عشائر، والعشائر إلى بطون وأفخاذ متنافسة وهكذا. وبالمقارنة، أظهر النظام الإقطاعي في أوروبا أن الإقطاعية الزراعية تميل إلى الانضمام إلى إقطاعية زراعية أخرى لتكون نواة الدولة الموحدة. حدث هذا في أوروبا وفي اليابان وفي الصين... . لاحظ الأنصاري فضلاً عن ذلك أن أهم ظاهرة نجمت عن خضوع مناطق الحضر للموجات الرعوية البدوية هي ظاهرة الانقطاع، أو التقطع أو اللاإستمرار في حياة الحضارة العربية. إن اغلب حركات الإزدهار الحضاري العربي قد تم في الواقع اغتيالها على يد القوى الرعوية الكاسحة، ولم يتح لها مجال النمو والنضج الطبيعي، ولا الانتقال من مرحلة حضارية إلى مرحلة حضارية أعلى، كما حدث في أوروبا واليابان حين انتقلت الحضارة الزراعية الإقطاعية إلى الحضارة الصناعية الرأسمالية.

ولقد قام عالم اجتماعي عربي آخر، هو الدكتور هشام شرابي، بلفت الأنظار إلى مركب اجتماعي قيمي آخر، أطلق عليه مركب المجتمع الأبوي، ما زال يشكل ترسبات نفسية اجتماعية محبطة للابداع وروح المبادرة، وبالتالي معرقلة للتنمية الاقتصادية.

وقد اعتبرت النظرية الماركسية أن من أهم ما يحدد نمط الطبقات التي تنشأ في المجتمع هو مؤسسة الملكية والقوانين التي تحكمها، لا سيما ملكية وسائل الانتاج؛ ذلك لأن تلك المؤسسة والقوانين المتعلقة بها هي من أهم المحددات التي تحكم توزيع الفائض الاقتصادي الذي هو العامل الحاسم في توزيع مصادر القوة الاقتصادية بين شرائح المجتمع وفئاته؛ وبالتالي توزيع مصادر القوة السياسية وما يتأسس على ذلك من أنظمة الاقتصاد وأنظمة الحكم. وربطت تلك النظرية بين مؤسسة الملكية في النظام الاقتصادي ومفهوم العدالة الاجتماعية، من خلال نظرية العمل في القيمة التي، اقتداءً بابن خلدون، تَعتبرُ أن العمل البشري هو مصدر القيمة الاقتصادية، وأن مصادر الدخل المبررة أخلاقياً هي العمل البشري.[٤]

وجدير بالذكر أن إبن خلدون كان أول من نظّر «أن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية». فالإنسان كما يقول ابن خلدون «متى اقتدر ... وتجاوز طور الضعف، سعى في اقتناء المكاسب». وقد يحصل له ذلك بغير سعي، كالمطر المصلح للزراعة وأمثاله؛ إلا أن ذلك ذلك عامل مساعد للسعي، ولابد معه من السعي... واعلم أن ما يفيده الإنسان ويقتنيه من المتمولات، إن كان من الصنائع فالمفاد المقتنى منه هو قيمة عمله، وهو القصد *بالقنية*؛ إذ ليس

---

(٣) محمد جابر الأنصاري: العرب والسياسة: **أين الخلل؟** ، دار الساقي، بيروت ١٩٩٨.

هناك إلا العمل. وقد يكون مع الصنائع في بعضها غيرها مثل النجارة والحياكة معهما الخشب والغزل؛ إلا أن العمل فيهما أكثر فقيمتهما أكثر. وإذا كان من غير الصنائع (أي الخدمات بلغة العصر) فلا بد في قيمة ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة العمل الذي حصلت به؛ إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها. [إذن] فقد تبين أن المفادات والمكتسبات كلها أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال الإنسانية.

ويربط إبن خلدون بين الأعمال الإنسانية والعمران ذاته. وبهذا الصدد يقول: «إعلم أنه إذا فُقدت الأعمال، أو قلت بانتقاص العمران، تأذن الله برفع الكسب. ألا ترى إلى الأمصار القليلة الساكن كيف يقل الرزق والكسب فيها، أو يفقد، لقلة الأعمال الإنسانية؟ وكذلك الأمصار التي يكون عمرانها أكثر، يكون أهلها أوسع أحوالا وأشد رفاهية.. ومن هذا الباب تقول العامة في البلاد: إذا تناقص عمرانها إنها قد ذهب رزقها، حتى إن الأنهار والعيون ينقطع جريها في القفر، لما أن فور العيون إنما يكون بالإنباط والامتراء الذي هو العمل الإنساني، كالحال في ضروع الأنعام. فما لم يكن إنباط ولا امتراء نضبت وغارت بالجملة، كما يجف الضرع إذا ترك امتراؤه. وأنظره في البلاد التي تعهد فيها العيون لأيام عمرانها ثم يأتي عليها الخراب كيف تغور مياهها جملة كأنها لم تكن.»

يترتب على نظرية العمل في القيمة كما ذكرنا أن الدخل المبرر اجتماعياً هو أساساً الدخل المتأتي عن العمل. وذلك مقارنة بالدخل المتأتي عن الملكية التي قد ترتبط في أصل تكوينها بأعمال سابقة، أو لا ترتبط بها. ومهما يكن من هذا الأمر، فإن تحقيق العدالة الاجتماعية يرتبط بإدخال حدود وضوابط على الملكية الفردية لوسائل الانتاج من خلال الأنظمة الاشتراكية التي تستبدل بها السيطرة المجتمعية على وسائل الانتاج. من هنا الالتباس التاريخي بين الاشتراكية الصحيحة المخلصة لفكرتها وقيمها الأصلية، والاشتراكية التي انحرفت وشوهت تلك الأفكار والقيم الأولى. فالاشتراكية الصحيحة تتمثل في سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج وتقنينه لأسلوب إدارتها والتصرف بها بالكفاءة التي تحقق المصلحة العامة للمجتمع برّمته. وهذه هي الاشتراكية على النمط الاسكندنافي، أو نمط الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا، التي هي في جوهرها النظرة الإسلامية التي تعتبر أن التملك هو استخلاف، أو وكالة عن الملك الذي هو لله تعالى. أما الثانية، أي الاشتراكية المشوهة، فهي الاشتراكية على النمط السوفييتي التي تمثلت بنظام التأميم، والإدارة المركزية للنظام الانتاجي بما يمكّن في الأرض لاستبداد الفرد الملهم وحزبه الواحد وأنظمته القمعية.

إن أهم البدائل التي يخضع لها توزيع الفائض الاقتصادي هو تخصيصه لأغراض الاستهلاك في مقابل تخصيصه لأغراض الاستثمار. فالاختيار بين هذين البديلين هو المقرر الأكبر لنمو القاعدة الإنتاجية (الجهاز الإنتاجي) للمجتمع. هل ينفق الفائض على «الرياش» أم على «المتموّل»، حسب مصطلحات ابن خلدون؟

ومن أهم المفاهيم التي استحدثها ابن خلدون هي تمييزه بين الدخل الذي يغطي الضرورات والحاجات ويسميه معاشاً وبين الفائض الذي يزيد على «المعاش» ويسميه «رياشا» و«متمولاً». كذلك يميز ابن خلدون بين الفائض الذي يستثمر في المقتنيات أو الأصول التي ينتفع بها وذلك الذي يكتنز ويبقى عاطلاً لا ينتفع به. فيقول: إن ذلك الحاصل، أو المقتنى، إن عادت منفعته على العبد وحصلت له ثمرته من إنفاقه في مصالحة وحاجاته سمي ذلك رزقا. قال ﷺ: «إنما لك من مالك ما أكلت فأفنيت، أو لبست فأبليت، أو تصدقت فأمضيت»؛ وإن لم ينتفع به في شيء من مصالحة ولا حاجاته، فلا يسمى بالنسبة إلى المالك رزقا. وهذا مثل التراث (أي الإرث)، فانه يسمى بالنسبة إلى الهالك كسبا ولا يسمى رزقا، إذا لم يحصل له به منتفع؛ وبالنسبة إلى الوارثين متى انتفعوا به، يسمى رزقاً. هذا حقيقة مسمى الرزق عند أهل السنة. وقد اشترط المعتزلة في تسميته رزقا أن يكون بحيث يصح تملكه، وما لا يتملك عندهم فلا يسمى رزقاً. وأخرجوا الغصوبات والحرام كله عن أن يسمى شيء منها رزقاً. وهنا يمسّ ابن خلدون موضوع الفساد والإثراء غير المشروع.

والتطبيق الحديث للمتموّل هو الاستثمار في بناء الأصول المنتجة، سواء كان منها الأصول المادية: آلات وأدوات الإنتاج، البنية الأساسية مثل وسائل المواصلات والاتصال، تطوير واستصلاح الأرض الزراعية، الخ؛ أم الأصول غير المادية، أي البشرية، وهي المتعلقة بتطوير إنتاجية العاملين من خلال تكوين القدرات والمهارات البشرية بالتعليم والتدريب والتثقيف، الخ.

لقد حدثت الثورة الصناعية الحديثة بفضل الطبقة الرأسمالية التي لم تنفق مدخراتها على الاستهلاك والسلع الترفية (الرياش)، بل على الاستثمار (المتموّل) في مزيد من الأصول الرأسمالية المنتجة لله وهي العملية التي تعرف بتراكم رأس المال. وارتبط هذا النمط من السلوك المجافي

(٤) أنظر: ابن خلدون: **المقدمة**، المجلد الأول، مدرسة المكتبة ودار الكتاب اللبناني، الباب الخامس من الكتاب الأول، الفصل الأول: «في حقيقة الرزق والكسب وشرحهما وأن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية».

للإسراف الاستهلاكي إلى درجة البخل الشحيح، والمرجح لقيم الادخار والاستثمار، قد ارتبط بحركة الإصلاح الديني، وما بات يعرف بالأخلاق البروتستانتية.

وهكذا تؤثر الطريقة التي يتحقق بها الفائض في الطريقة التي ينفق بها تخصيصاً بين الاستهلاك والاستثمار. فالدخول التي يجنيها روّاد الأعمال من الرأسماليين المبدعين في استحداث المشروعات الاستثمارية وإدارتها يصعب على أصحابها الذين كدّوا وتعبوا في اكتنازها أن يبددوها على المتع الرخيصة؛ بل تدفعهم قيم النجاح المادي إلى استثمارها في مزيد من التراكم الرأسمالي، وتكوين الأصول المنتجة. وعلى النقيض من ذلك، يجنح الذين أتتهم الثروة بيسر وسهولة ومن غير كد أو عناء كأن ترتفع أسعار عقارات ورثوها، أو ينجحون في ترتيب صفقات مشبوهة ذات عمولات فاحشة: هؤلاء يجنحون إلى السفاهة في الإنفاق الاستهلاكي التفاخري إلى الحد الذي يطلق عليهم صفة «محدثي النعمة»... هذا على مستوى الأفراد في القطاع الخاص.

أما على مستوى الدولة والقطاع العام، فإن الاقتصاد السياسي/الاجتماعي لتكوين الريع (الفائض) والتصرف فيه يتمثل في أن الفئات التي تقتطع الحصة الأكبر من الفائض الاقتصادي هي التي تتمكن من اقتطاع الحصة الأكبر في النفوذ السياسي. وهنا تترسخ العلاقة الجدلية بين السلطة السياسية والمكانة الاجتماعية لمالكي الريع أو الفائض وبين قدراتهم وفرصهم الاقتصادية للحصول على مزيد من المكاسب الريعية. وكان ابن خلدون من بين أول من تعرفوا هذه العلاقة الجدلية؛ إذ يقول(٥): «إننا نجد صاحب المال والحظوة في جميع أصناف المعاش أكثر يساراً وثروة من فاقد الجاه. والسبب في ذلك أن صاحب الجاه مخدوم بالأعمال يتقرب بها إليه في سبيل التزلف والحاجة إلى جاهه. فالناس معينون له بأعمالهم في جميع حاجاته، من ضروري أو حاجي أو كمالي. والأعمال لصاحب الجاه كثيرة، و[هو] يزداد مع الأيام يسارا وثروة. ولهذا المعنى كانت الإمارة أحد أسباب المعاش.»

وبهذا المنطق فإن الحاكم المستبد (الأوتوقراطي)، أو الفئة الحاكمة الممثلة لمصالح ضيقة، ينحون في سياسة استثمار فائض المال العام نحو القطاعات التي يمكنها فيها الحصول على مقادير من الفوائض والريع أكبر من المقادير التي تتوقع الحصول عليها من القطاعات ذات إمكانات النمو الكبيرة، حيث عملية الإنتاج فيها ذات حساسية كبيرة تجاه فرض الضرائب المبالغ فيها؛ هذا فضلا عن أن هذه القطاعات الأخيرة يستوجب نجاحها تشجيعاً كبيراً من الحكومات التي يتعين عليها إذا أرادت ذلك أن تخصص استثمارات كبيرة في البنية التحتية المادية (المواصلات والاتصالات) والبشرية (التربية والتعليم والتدريب) من أجل بناء التجهيزات والمهارات البشرية اللازمة لتطور هذه القطاعات.

كذلك فإن تطوير القطاعات ذات إمكانية النموّ الكبيرة يتطلب انتقال العمال وعوامل الانتاج الأخرى من القطاعات التقليدية، مما ينجم عنه انخفاض عائد الريع من هذه القطاعات؛ وبالتالي لا يكون في مصلحة الحاكم. وهذا يعني بقاء مصالح الحاكم متماهية مع المحافظة على النشاط الاقتصادي في القطاعات التقليدية (قطاعات الثروة الطبيعية: الزراعة؛ استخراج النفط؛ التعدين).

ولقد ذكر بعض من عالج هذا الموضوع[٦] إن الحاكم المستبد (الأتوقراطي) يتردد في الإنفاق على البنية الأساسية البشرية «التعليم» حتى لا تنشأ طبقة ذات علم ووعي سياسي يهددان الامتيازات التي يتمتع بها. وهذا في الظاهر يتناقض مع الإنفاق الواسع على التعليم في الدول النفطية. لكن التعديل على هذه الفكرة هنا يتناول نوعية التعليم، وسيطرة الفكر السلفي التقليدي عليه، وتركيزه على تخريج فنيين وتقنوقراطيين لا طبقة مثقفة ومستنيرة فعلاً.

كذلك هنالك حافز آخر للحاكم المستبد (الأوتوقراطي): أن دفعه إلى الاهتمام بالتعليم على الأقل لدى فئات مختارة لتهدئة الخواطر وإحداث التميز والفرقة بينهم، وتطويق الأسباب التي قد تدفعهم للثورة على أوضاعهم (فرق تسد).

ويمكن القول بصورة عامة إن إدارة توزيع الريع «هي إحدى الأدوات التي يستخدمها الحكم الاستبدادي (الأوتوقراطي) للاستئثار بالسلطة: وبالتالي تحديد فرص النمو عند مستوى منخفض». مع ذلك يمكن القول إن سياسات الحاكم قد تكون حكيمة ومتوافقة مع مصلحة الجمهور، حين تكون القطاعات المؤهلة للتنمية هي ذاتها التي تولد فائضاً ريعياً كبيراً والتي هي غير حساسة للضرائب التي يوجه ريعها إلى مصلحة الجماهير.

إن ما تقدم يؤكد الأهمية البالغة التي يحتلها التركيب أو البنيان المؤسسي للمجتمع، الذي في إطاره يتم التأثير على تخصيص الموارد الاقتصادية وعلى كفاءة السياسات والأداء التنموي. كما

---

(٥) ابن خلدون، المصدر السابق، الباب الخامس من الكتاب الأول، الفصل الخامس : «في أن الجاه مفيد للمال.»

٦- أنظر Micael Castanheira and Hadi S. Esfahani, *Political Economy of Growth*, ERF, Cairo, 2001, Unpublished Monograph

يؤكد كذلك «قواعد اللعبة» التي تحكم التفاعلات بين الجمهور والسياسيين والمصالح الفئوية؛ هذه القواعد التي يعكسها نظام الحكم ومؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية بأنواعها.

ويزيد في أهمية الإطار المؤسسي كونه من العناصر القابلة للتغيير والإصلاح، حيث يحصل الفهم الصحيح لخصائصه ووظائفه من طرف القادرين على الفعل الجماعي. لكن ينبغي القول إن المؤسسات الأكثر تأثيراً في النمو هي الأقل عرضة وقابلية للتغيير؛ وهي التي يصعب سبر غور العوامل التي تقود إلى التغيير والتحويل فيها. كذلك هناك ابتداء صعوبة توصيف المؤسسات التي نقصدها وقياس أمورها.

وفي التطبيق، هنالك خلط بين تفسير المؤسسات المؤثرة في النمو وفهمها ومجرد وصف «الناتج» التي تترتب على عمل تلك المؤسسات. فالبحث التطبيقي يقيس «درجة الفساد»، أو مدى تطبيق «سيادة القانون»، ومبلغ «الاستقرار السياسي» ودرجة التزام الدولة بوعودها. هذه هي نتائج عمل المؤسسات وهي النتائج المؤثرة في مسار النمو الاقتصادي. لكن المطلوب من الجهود البحثية هو تحري ما وراء هذه النتائج، وما هي المكوّنات المؤسسية التي تنتجها؛ أي ما الذي يسبب الفساد، وما الذي يحدد سيادة القانون والاستقرار السياسي، الخ... . فإذا ما تحددت لدينا هذه المكونات أمكننا تعرّف خصائصها، وعلى القابل منها للإصلاح أو التطوير في اتجاه تحسين فرص النموّ الاقتصادي في الدول الفقيرة. وفي هذا الصدد يقول عالم الاقتصاد المؤسسي دوغلاس نورث: «إن النجاح في نشاط القرصنة يتطلب مجموعة من المهارات والمعارف، مثلما يتطلبه النجاح في الإنتاج الصناعي مثلا. والحوافز التي تدفع الأفراد إلى الاختيار بين تطوير قدراتهم في مجال القرصنة أو في مجال التصنيع تعتمد على العائد النسبي للفرد من انخراطه في كل من النشاطين. ويعتمد هذا العائد النسبي على الإطار المؤسسي للاقتصاد.»

لقد قامت إحدى الدراسات[٧] بتحديد خصائص أو صفات ثلاث رئيسية للمؤسسات تحدد مدى مساهمتها في الأداء الاقتصادي وفعالية هذه المساهمة، وهي: التمثيل، والالتزام، والإتساق. وتفصيل ذلك وفق الآتي:

الصفة الأولى التي تحدد فاعلية المؤسسة هي صفة «التمثيل»؛ أي تمثيل المؤسسة للمصلحة العامة لجمهور المواطنين. وبذلك، فإن فاعلية المؤسسة من حيث «التمثيل» تعتمد على ما إذا كان النظام السياسي ذا طبيعة تمكن جمهور المواطنين من التأثير في دوافع صانعي السياسات وحوافزهم بحيث تخدم هذه السياسات المصالح العريضة لجمهور المواطنين. وقد قام بعض الدارسين بدراسة مدى فاعلية الأنظمة السياسية في هذا المجال، بما في ذلك أنظمة التنافس السياسي والانتخاب وفصل السلطات، خاصة المقارنة بين الأنظمة الرئاسية والأنظمة البرلمانية. وتُظهر الدراسة أن في البلدان التي تتمتع بأنظمة برلمانية وقواعد التمثيل النسبي، يجنح الإنفاق الحكومي على المرافق والسلع العامة إلى الكفاءة في تمثيله مصالح الناخبين؛ لكنه يتيح للسياسيين إمكانية اقتطاع مقادير من الريع مبالغ فيها من خلال وجود مراكز قوى سياسية تحتكر النفوذ السياسي. وفي المقابل، فإن القواعد الانتخابية في الأنظمة الرئاسية تؤدي إلى المنافسة الحادة بين السياسيين بحيث تحد من دخولهم الريعية، لكنها لا تضمن مستويات عالية من الإنفاق الحكومي على المرافق والسلع العامة. وتوحي هذه المقارنة بأفضلية الأنظمة البرلمانية في البلدان التي لا تعاني من نقص كبير في الخدمات والسلع العامة.

أما الصفة الثانية الضرورية من أجل سياسات كفؤة للمؤسسات فهي «الالتزام». وتشير هذه الصفة إلى مدى التزام صانعي السياسة بسياسات سبق وأعلنوا تبنيهم لها. ومدى الالتزام هذا يتوقف على الكلفة التي يترتب على السياسيين دفعها إذا قرروا التخلي أو الانحراف عن السياسات التي سبق لهم تبنيها. ووجود هذه التكاليف أو الغرامات هو أمر حاسم، ومن دونه يعتور السياسيين الذين في سدة الحكم الخلل المسمى بمشكلة المفارقة الزمنية؛ أي تآكل درجة الالتزام بالسياسات مع مرور الزمن. وهو ما له تأثير مباشر على قرارات المستثمرين على المدى الطويل في ضوء تجاربهم السلبية، حين يتورطون في استثمارات على أساس وعود بسياسات وإجراءات سرعان ما تتعرض للنكوص عنها والإخلاف بها بعد الإعلان عنها. لذلك علينا أن نتوقع تعثراً في مسيرة النموّ في البلدان التي لا تلتزم حكوماتها بالسياسات المعلنة.

من ناحية أخرى، فإن ضغط الناخبين ومراكز القوى والنفوذ في المجتمع بمستوى عال من الإنفاق الحكومي كثيراً ما يقود إلى المديونية العامة العالية وتضخم الأسعار. وفي مجال السياسات المحفزة للصادرات، فإن هذه السياسات تقتضي إنفاقا استثمارياً مهماً في الوصول إلى الأسواق الخارجية. لذلك فإن أي تردد وتقلب في تلك السياسات استجابة لضغوط أو مصالح متناقضة معها ستؤدي إلى

٧- Michael Castanheira and Hadi S. Esfahani, *Political Economy of Growth*, ERF, Cairo, 2001, Unpublished Monograph.

استحقاق غرامات أو عقوبات على النكوص أو الإخلاف في الوعود السياساتية، مبينة في التشريعات والعقود والنصوص الدستورية. ومن الواضح أن استقرار النظام السياسي وقوة القضاء واستقلاله أساسيان في جعل الحكومة قادرة على الالتزام.

وأما الصفة المؤسسية الثالثة لتي يجب أن تتصف بها المؤسسات حتى تكون فاعلة، لا سيما في حقل الأداء التنموي، فهي القدرة على تحقيق الاتساق أو عدم التناقض بين السياسات. فعلى سبيل المثال ليس من المجدي لأغراض التنمية أن تتصرف سياسة المالية العامة بتراخ تجاه العجز المالي وتخلق بذلك مناخاً تضخمياً في الأسعار يهدد استقرار سعر الصرف وموجودات البنك المركزي من الاحتياطيات؛ في حين يضطر البنك المركزي إلى رفع سعر فائدة الإقراض مع ما يقود إليه ذلك من انكماش في الاستثمار وبالتالي من أثر سلبي على وتيرة النمو.

إن تطوير المؤسسات السياسية والاقتصادية يمكن أن يسهم فيه التخطيط المسبق والتفاعل بين اللاعبين (الناخبين؛ فئات المصالح؛ السياسيين). ويتحقق الاتجاه الصحيح في الإصلاح والتطوير حين تتوافر الآليات الضرورية لتحقيق التوافق بين مصالح اللاعبين الأساسيين في الميدان السياسي ومتطلبات النمو الاقتصادي؛ وكذلك لتحقيق الفاعلية في نشاط المؤسسات من حيث الخصائص الثلاث التي سبقت الإشارة إليها: التمثيل والالتزام والاتساق. إن البلدان التي تتوافر فيها آليات التغيير تلك يكون لها السبق في تحقيق الإصلاح والتطوير. وعلى العكس من ذلك، هناك حالات تحتل الساحة آليات معاكسة للإصلاح والتغيير، وذلك حين تتصارع الفئات ذات المصالح المتناقضة، ويؤدي صراعها إلى تجميد الأمور عند وضعها الراهن *Status quo*. كذلك تتجمد الأمور عند الوضع الراهن إذا كانت الفوائد من الإصلاح والتطوير غير واضحة الصلة بمصالح الأغلبية، ومقتصرة على منافع لبعض الفئات القليلة. ويزيد احتمال الإصلاح والتطوير كلما كان دفع الأضرار وجلب المنافع بهما أكبر حجما وأقوى زخما. لذلك تكون احتمالات حدوث الإصلاح والخروج على الحال الراهن أكبر عند الأزمات.

وأهم ما يقرر فيما إذا كان الإصلاح ممكنا في بلد ما هو الحال الراهن في توزيع الفائض وتوزيع القدرات المؤسسية في ذلك البلد. والطريقة التي يجري بها توضيب حزم السياسات الإصلاحية لها أثر كبير على إمكانية وجدوى الإصلاح. ومن المفيد أحيانا تقسيم الإصلاح إلى أجزاء أو خطوات بحيث يسهل اجتذاب الدعم لكل منها على حدة، بسبب كونه يصب في مصلحة قطاع مهم من الجمهور.

ولعل أهم التساؤلات عن دور الإطار المؤسسي في الاقتصاد يتعلق بالنظام الديمقراطي. وتشير الدراسات التي فحصت العلاقة بين النظام الديمقراطي والأداء الاقتصادي إلى أنه لا تكفي فاعلية «التمثيل» وحدها لكي تحدث أثراً إيجابياً على ذلك الأداء، بل لا بدّ من أن تكملها أو على الأقل لا تتناقض معها فاعلية كل من «الالتزام» و«الاتساق».

وتفيد دراسات جرت لفحص مسببات الركود الاقتصادي في إفريقيا بأن الأنظمة الانتخابية أتت أحيانا بأحزاب إلى السلطة نجحت في تحويل الفوائض الاقتصادية إلى مؤيدي تلك الأحزاب لأنها لم تجد ضمن الإطار المؤسسي العام ما يقيد حركتها في ذلك. وفي الوقت ذاته كان من السهل على الأحزاب المعارضة أن تستخدم بدورها وسائل غير شرعية لإزاحة الأحزاب الحاكمة.

ومن الجدير بالملاحظة أن أقطار أمريكا اللاتينية نالت الاستقلال في الحقبة ذاتها التي نالتها أمريكا وفي مرحلة متشابهة من النموّ؛ لكن أداءها الاقتصادي كان رديئاً، وزادت فيها الفروق بين الطبقات الحاكمة وجمهور السكان. وتعزو الدراسات ذلك التردي إلى الفشل المؤسسي. وفي المقابل تعزو دراسات أخرى نجاح أقطار آسيا الشرقية إلى تمكن مؤسساتها من الحدّ من النزاعات الاثنية، ومن اللامساواة في الدخول التي ساهم الإصلاح الزراعي في الحدّ منها، وتمكنها أيضا من إقرار مؤسسات وحوافز صديقة للمستثمر.

وتقارن إحدى الدراسات بين ماليزيا ونيجيريا، وكلتاهما مستعمرة بريطانية سابقا. ففي ماليزيا، قامت الأحزاب التي تمثل المجموعات الإثنية الثلاث التي يتكون منها الشعب الماليزي (أي التي تمثل الملايويين والصينيين والهنود) بتشكيل تحالف قبل الاستقلال تحت قيادة حزب واحد UMNO وناضلت تحت رايته للحصول على استقلالها الناجز من الاستعمار البريطاني. وبالرغم من تعرض البلاد إلى توترات بين السكان، وبالذات بين جماعة الملاي الفقراء وبين الفئات الإثنية الأخرى الأكثر ازدهارا والتي كانت تسيطر على قطاع الأعمال. لكن التحالف الحزبي الذي أشرنا إليه والنظام البرلماني الذي أقامه أثبتا جدواهما وفعاليتهما في إطار الخصائص الثلاث السالفة الذكر: التمثيل والالتزام والاتساق. ولكي تنجح الأحزاب المتحالفة في إخماد التوتر لدى فئات الملاي، فإنها قامت بوضع نظام لإعادة توزيع الدخل يعطي الملاي مزايا اقتصادية عديدة. ويعني هذا أن الفئات الغنية وافقت على مشاركة الجماهير

الفقيرة في حصة أكبر من الفائض الاقتصادي مقابل تحقيق الأمن الاقتصادي والسياسي؛ وبذلك شارك الجميع في دفع عجلة الإنتاج والسياسات الداعمة للأداء التنموي. أما في نيجيريا فكان هنالك ثلاث مجموعات إثنية أيضا؛ لكنها لم تنجح في إقامة المؤسسات التي تساعد على تحقيق التمثيل والالتزام والاتساق. وشهد عهد الاستقلال سيطرة على الحكم من طرفحزب يمثل مجموعة واحدة؛ الأمر الذي سرعان ما اضطر المجموعات الأخرى إلى اللجوء إلى العنف والانقلابات لأخذ حصتها من السلطة. فكانت النتيجة سياسات بدائية وتدنياً في مستويات المعيشة، بالرغم من ثروة النفط الهائلة التي تتمتع بها البلاد.

وفي البلدان العربية النفطية، خُصص قسم كبير من الفائض الاقتصادي الذي تسيطر عليه الدولة للحدّ من مظاهر الفقر وبناء مجتمع يتمتع بمقدار غير قليل من الرفاهية والأمن الاجتماعي. إلا أن قسماً كبيراً آخر من الفائض أنفق مقابل الضمانات الأجنبية لديمومة الأنظمة. وكان من شأن نقص عنصر «الالتزام» في المؤسسات أن يحول دون تمكن القطاع الخاص من الاسهام بقوة في النمو الاقتصادي؛ كما كان نقص عنصر التمثيل مساهماً في جعل المشاريع العامة مصدراً للربح، تتمتع به فئات مصلحية ضيقة.

ويلاحظ مما تقدم من حديث أننا لم نتطرق بشكل صريح إلى صفة «العربي» في المشروع النهضوي العربي. وقد جاء ذلك انطلاقاً من اعتبارنا أن طريقة التفكير التي شملها الحديث والقائمة على المنهج الديمقراطي الاشتراكي تصح في النهاية على المستوى العربي (القومي) تماماً مثلما تصح على المستوى القطري؛ بل تسهم بصورة جوهرية في الصيرورة نحو العمل الوحدوي العربي.

ونحن في هذا الموضوع نميل إلى الطرح الذي قدمه محمد جابر الأنصاري في كتابه «تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية». والنتيجة السياسية النهائية لهذا التحليل هو أن ثمة فراغات هائلة في الجسم الطبيعي العربي، سواء كانت بتأثير كل من الطبيعة الجغرافية، أو النظم الاجتماعية والاقتصادية المعيقة والمعرقلة، أو بتأثيرهما معاً. هذه الفراغات تمثل أبرز العراقيل أمام تواصل الأطراف والكيانات العربية في بوتقة تفاعل حياتي متصل الحلقات، سواء كان ذلك باتجاه إيجاد السوق العربية المشتركة، أو باتجاه التمهيد للاتحاد السياسي بأي شكل كان. وإذا كانت هذه الفراغات الفاصلة قد أعاقت نمو واكتمال واستقرار الدولة الموحدّة المتواصلة عضوياً، عبر عصور التاريخ، فإنها ما زالت من العوامل المعيقة لتحقيق أي مشروع للوحدة العربية في الحاضر.

والمفارقة التاريخية هي أن الدولة القطرية - أيا كانت مشاعرنا نحوها - هي المؤهلة واقعياً وعملياً في الوقت الحاضر لتعمير تلك الفراغات وتنميتها. فلأول مرة في التاريخ - بعد تفكك الإطار الفضفاض للإمبراطورية العثمانية التي غدت في عهودها الأخيرة تعطي إيهاما بالوحدة اكثر مما تجسدها بين مختلف الكيانات العربية (التي كانت تعيش في حقيقة الأمر واقعاً انفصالياً خاصاً بها) سواء كانت تحت الظل الرمزي لتلك الامبراطورية أو بمعزل عنها - نقول إن للمرة الأولى منذ عهود بعيدة تنشأ في كل جهة عربية إدارة وحكومة خاصتان بها تتوليان إدارة شؤونها و«تنمية» إقليمها - بعد أن كان الكثير من المناطق العربية أرضاً خلاء أو مناطق للرعي العشوائي أو مناطق خطرة لا يرتادها أحد - بما يمثل حركة موضوعية لسد تلك الفراغات وتعميرها في كل قطر عربي؛ وبصرف النظر عن النوايا السياسية أو الايديولوجيات المعلنة للأنظمة القطرية التي تسير في ظلها؛ وبرغبتها أو دون رغبتها - تلك الحركة الموضوعية المتدرجة والمتصاعدة على المدى التاريخي، بصورة جدلية - نحو التواصل الشامل.

وختاماً نعيد التذكير بخلاصة هذا الحديث. أولا: إن هدف المشروع النهضوي العربي في بعده الاقتصادي هو تحقيق مجتمع يتمتع بالقدرة على الإنتاج السلعي والخدمي بدرجة توفر للمواطنين الأمن والحرية؛ وهو تنمية إنسانية تتصف بالاستدامة من جيل إلى جيل وبالمنعة ضد التهديد الخارجي.

ثانيا: إن الوسيلة لتحقيق ذلك الهدف، دون إفساد، هي بناء المؤسسات التي تنظم توزيع الفائض الاقتصادي باتجاه يعظّمّ الاستثمار في تكوين الأصول الإنتاجية المادية والبشرية، ويحفز على أخلاق العمل المنتج، ويعاقب الركون إلى الدخول الريعية التي لا تتصل بالعمل المنتج.

ثالثا: إن المؤسسات والأنساق التنظيمية المعتمدة كوسيلة لا تكون فاعلة ومؤدية غرضها في التحوّل الاقتصادي نحو الهدف إلا إذا اقترنت بصفات ثلاث وهي صفات لصيغة من النظام الديمقراطي تضم إلى صفته الأساسية، وهي صفة «التمثيل»، صفتين مكملتين ضروريتين للسياسة الصائبة هما صفة «الالتزام» بالسياسات عبر الزمن، وصفة «الإتساق» بين السياسات دون تناقض. ■

تعقيب

على ورقة د. طاهر كنعان
«البعد الاقتصادي للمشروع النهضوي العربي»

د. علي أحمد عتيقة*

بعض الملاحظات والأسئلة:

١) لا أختلف مع الدكتور طاهر في ما قدّمه من عرض وتحليل بخصوص أهداف ما أصبح يُعرف بالمشروع النهضوي العربي ومضمونه. ولا أختلف معه أيضا في طبيعة العَلاقة العضوية بين البُعد الاقتصادي والإطار المؤسسي الذي يُفترض أن يوفر الوعاء المناسب لتفعيل المشروع النهضوي العربي الذي كثر عنه الحديث هذه الأيام.

٢) غير أنني اختلف مع الفكر الماركسي القائل بحتمية تحكم النشاط الاقتصادي وأنماط توزيع الريع في طبيعة البنية السياسية وأداة الحكم؛ بل أتصور أن العكس اصبح أقرب إلى واقع ما شاهدنا ونشاهد هذه الأيام من حيث إن إطار السياسي هو الذي يوفر الوعاء الضروري لإعداد وتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية توجّه النشاط الاقتصادي وتحدد كيفية توزيع العائد من هذا النشاط بين أفراد ومجموعات لها النفوذ في أركان الوعاء السياسي.

إن الأمثلة على هذا التصور كثيرة في ما حصل ويحصل حاليا في ما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي وفي روسيا والصين اليوم. كما توجد أمثلة في مرحلة التطور في عدد من البلاد العربية التي أدخلت تغييرات هيكلية في نظامها الاقتصادي. البداية كانت دائما سياسية الطابع وليست اقتصادية الأصل. على كل حال، لا بد من الاعتراف بوجود عَلاقة قوية جدلية بين السياسة والاقتصاد حتى إنه من الأصح أن نتحدث عن الاقتصاد السياسي كما كان يعرف قبل سيطرة مدرسة الاقتصاد الكمي خلال النصف الثاني من القرن الماضي.

٣) لكن لا بد من التذكير بثلاثة افتراضات رئيسية في كل الأحوال التي تشتمل على بعد اقتصادي نهضوي وهي :

أ- مطالب الإنسان ورغباته غير محدودة؛ أي لا حد لها (Infinite).

ب- المواد المادية والقدرات البشرية محدودة.

ت- وجود إنسان عقلانيّ.

إذا انعدم توافر أي من هذه الشروط أو الافتراضات الثلاثة يصبح من العبث الحديث عن البعد الاقتصادي في كل الأنظمة، مهما تعدّدت أشكالها أو مشروعاتها النهضوية.

٤) أتصور أن جوهر المشكلة في موضوع حوارنا اليوم، بل في كل ما يتعلق بالأبعاد المختلفة لما نسميه المشروع النهضوي العربي، تكمن في جدية المشروع نفسه وفي مدى شرعيته إذا طبقنا عليه المعايير التي أعطاها الدكتور طاهر قدسية اسم الاقانيم الثلاثة؛ وأسميها أنا معايير الشرعية والفاعلية في الحكم على جدية ما نقول ونفعل في الشؤون العامة:

أ- المعيار الأول **التمثيل**: أين هو المشروع النهضوي من حيث ما

* أمين عام منتدى الفكر العربي السابق؛ عضو المنتدى.

يمثله من رغبات وطموحات حقيقية متصلة بواقع البلاد العربية على مختلف أوضاعها الاقتصادية وتركيبتها السياسية ؟ مجرد سؤال يبحث عن جواب!

إذا كان الجواب يقر بأن المشروع النهضوي العربي يمثل رغبات الشعوب العربية وطموحاتها من المحيط إلى الخليج، كما يقول الدكتور طاهر كنعان في ورقته. فكيف يمكن أن تبقى الحدود مغلقة بين بلدين في المشرق العربي لمدة أكثر من عشرين عاما دون أن يتحرك التيار الذي يمثله المشروع النهضوي من أجل الضغط والمطالبة بفتح الحدود وتطبيع العلاقات؟ وكيف يمكن أن تبقى الحدود مغلقة بين بلدين في المغرب العربي منذ سنوات وحتى الآن دون أن نرى أو نسمع عن مظاهرات تطالب بفتحها؟

المعيار الثاني يتعلق بمدى **الالتزام** بتنفيذ ما يُعتمد ويُتفق عليه من المشروعات والسياسات على المستويين القطري والعربي الشامل. هنا أيضاً أطرح سؤالا: أين ومتى حصل الالتزام بما اعتُمد من مشروعات نهضوية كبرى تشمل كل الوطن العربي؟ ما الذي حصل من التزام بمشروع عَقْد التنمية العربية الذي اعتمد في مؤتمر القمة الاقتصادي في عمان في تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٨٠ ؟ لماذا لم يتم الالتزام بتنفيذ هذا المشروع، ولو جزئيا؟ ومع ذلك لم نشاهد أو نسمع من يمثلهم عقد التنمية العربية يتظاهرون أو يحتجون لدى الحكومات العربية!

أما المعيار الثالث فيتعلق **بالتنسيق والاتساق** بين السياسات الاقتصادية القطرية منها والعربية المشترَكة. أين يمكن أنْ نتعرّفَ هذا الاتساق؟ لنأخذ مثلا سياسات الأقطار العربية في تعاملها مع ما يعرف بالشراكة الأوروبية المتوسطية، أو في سعيها إلى إبرام اتفاقات تجارة حرة مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول غير العربية. هل تأخذ الأقطار العربية بالحسبان تأثير الارتباط بمثل هذه وبالمناطق الحرة على إمكانية السير في تطوير منطقة التجارة العربية الحرة إلى اتحاد جمركي ثم سوق مشتركة؟ هل يمكن التوفيق بين الاتجاهين؟ وأين هو التنسيق في هذا المجال؟

أخشى أننا لو طبقنا المعايير الثلاثة التي ركز عليها الدكتور طاهر (أي التمثيل والالتزام والاتساق) على المشروع النهضوي العربي لوجدنا الآتي:

بالرغم من كثرة ما قيل وما كتب عن المشروع، فهو لا يزال يتيما يفتقد الآباء والإخوة والأخوات.

إذاً، أين يوجد المشروع النهضوي العربي في الوقت الحاضر؟ هل هو في بحر الأماني الذي ما فيه موانئ حسب ما تقول الأغنية الخليجية؟

أرجو أن لا يكون مصير هذا المشروع مثل ما تقول الأغنية نفسها عن مركب بحر الأماني التي ضاعت مع ربانها .

الآن بعد كل هذا، ما العمل من أجل دعم التعاون والتقارب العربي الذي لا بد منه لتحقيق نهضة عربية شاملة؟
الإجابة تكمن في الآتي:

١) الاعتماد والبناء على المشروعات والمؤسسات العربية المشتركة القائمة؛ ودعم الصالح منها وإصلاح أو استبعاد العاطل منها.
٢) الاعتراف بواقع التباين في الظروف البلاد العربية، وعدم المبالغة في التصورات والطموحات العربية الوحدوية.
٣) اعتماد أسلوب تنفيذ ما يُتفق عليه، وتأجيل ما يُختلف حوله بعد مناقشة ومعرفة طبيعة الخلفات وأسبابها.
٤) إعطاء العمل العربي المشترَك ما يستحق من دعم مادي وبشري، ومتابعة مسيرته، والاعتماد عليه في جُزء من برامج التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي.
٥) إعطاء أولوية لتطوير منطقة التجارة الحرة العربية، والتدرج بها إلى اتحاد جمركي ثم سوق مشتركة، قبل المزيد من الاندماج مع الكتل الاقتصادية الكبرى في العالم.
٦) توسيع وسائل النقل والاتصال بين البلاد العربية ودعمها، مع تسهيل الإجراءات الأمنية الخاصة بتحرك المواطنين عبر الحدود العربية.
٧) أتصور أن النجاح في تحقيق مثل هذه الاقتراحات وغيرها يمكن أن يمهد الطريق إلى نهضة عربية أكثر من ما يمكن أن يحققه المشروع النهضوي، بالرغم من إعجابنا بأهدافه ومحتواه ، وبالرغم من إعجابي الكبير بما قدمه لنا الأخ الكريم الدكتور طاهر كنعان هذا المساء.

وشكراً . ■

التسلّح العربي و«هندام الدولة»

د. هشام الخطيب*

نشر صندوق النقد العالمي مؤخراً مقادير الإنفاق العسكري في مختلف مناطق العالم (انظر الجدول). فتبين أن الإنفاق العسكري لدول الشرق الأوسط، وهي في معظمها دول عربية، يبلغ حوالي ثلاثة أضعاف المتوسطات العالمية؛ إذ بلغ متوسطه حوالي ٦،٣ ٪ من الدخل المحلي الإجمالي لهذه الدول، في حين لم تتجاوز هذه النسبة ٢،٤٪ للمتوسط العالمي و ٢،١ ٪ في حالة الدول النامية. كذلك فان إنفاق الدول العربية على التسلح والدفاع بلغ حوالي ١٧٪ من موازنة هذه الدول عام ٢٠٠١.

إن هذا الإنفاق الضخم جداً الذي يكاد يبتلع جزءاً كبيراً من موازنات الدول العربية كان يمكن أن يكون مبرراً لو انه يؤدي إلى فوائد تذكر لهذه الدول؛ كأن يدعم موقعها التفاوضي. أو يشكل قوة ضاغطة لتحقيق الأهداف القومية والوطنية، أو يقوي من قيمتها الدولية. إلا انه، والحالة هي ما هي عليه، فإنه من الواضح أن هذا الإنفاق الهائل لم يخدم فائدة تذكر؛ بل على العكس، فإن التسلح ووجود السلاح والأعداد الكبيرة للجنود وعتادها ساهم كثيراً في الانقلابات العسكرية التي عمّت العالم العربي في الربع الثالث من القرن الماضي والتي تم تؤد إلا إلى الانتكاس الاقتصادي والعناء البشري للدول التي تعرضت لهذه الانقلابات. وكذلك انعكس الأمر بأعباء جمة وضغوط سياسية على جيرانها من الدول التي حاولت حماية نفسها من هذه الانقلابات. وقد أغرى وجود السلاح بعضنا على الدخول في مغامرات عسكرية مدمرة، أو استخدامه ضد إخواننا أو جيراننا؛ مما ساهم في إضعافنا وأوقع بالأمة العربية خسائر قومية واقتصادية ضخمة للغاية وأدى إلى وقوع الكثير من الدول العربية بالديون وكانت نتائجه الاجتماعية والقومية سلبية للغاية. في أثناء ذلك، فان الثغرة العسكرية بيننا وبين إسرائيل، إن تغيرت فإنها زادت اتساعاً

إن الكتابات الفكرية العربية لا تتناول موضوع التسلح وما ينفق عليه إلا عرضا (مع أن الإنفاق العسكري العربي يزيد في بعض الحالات على ما ينفق على التنمية البشرية التي هي أساس تقدم الأمم والشعوب وتفوقها) . ولم يحاول المفكرون

الإنفاق العسكري (١٩٩٠-٢٠٠٠)
على صورة نسبة مئوية من الدخل المحلي الإجمالي

	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١
المعدل العالمي	٣،٧	٢،٦	٢،٤	٢،٤
الدول الصناعية	٣،٦	٢،٦	٢،٥	٢،٥
الدول النامية	٢،٥	٢،٢	٢،١	٢،١
العالم العربي	٨،٥	٦،١	٥،٨	٦،٣

* مستشار ووزير الطاقة السابق، الأردن؛ عضو المنتدى.

الإنفاق العسكري (١٩٩٠-٢٠٠٠) على صورة نسبةٍ مئوية من موازنة الدولة	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١
المعدل العالمي	١٢,٥	١١,٧	١١,٦	١١,٥
الدول الصناعية	١٢,١	١١,٩	١٢,١	١٢,١
الدول النامية	١٢,٢	١٠,٩	٩,٤	٨,٩
العالم العربي	٢٢,٥	١٩,٧	١٦,٥	١٧,٠

المصدر: نشرة الصندوق النقد الدولي، العدد (١٠)/حزيران ٢٠٠٢.

من العرب التحليل الموضوعي لهذا الإجمالي أو عرض تساؤلات بشأنه؛ بل على العكس، فانه كان هنالك تمجيد مستمر للقوات المسلحة وتسليحها على الرغم من تواضع أدائها الخارجي، وعلى الرغم من أن هذا التسلح وأدى العسكري الكبير جداً لم يعد على الأمة العربية إلا بأوخم العواقب كما أسلفنا. وهذه محاولة أولية متواضعة للتحليل الفكري لهذا الموضوع الذي آمل أن يتناوله في المستقبل المفكرون العرب؛ كما آمل أن نفرّق بين الإجمالي العسكري العربي الذي ينصب في معظمه على استيراد أسلحة مصنوعة في الخارج ومعدات متقدمة للغاية لا نجيد استعمالها، والإنفاق لعسكري لغيرنا الذي ينصب في قسم كبير منه على التكنولوجيا والإنتاج الداخلي ويساهم في إنشاء صناعات عسكرية متطورة ساعدت صادراتها ولا تزال تساعد ميزان المدفوعات مساعدة كبيرة، وفي إنشاء علاقات سياسية وتحالفات عسكرية مع دول أخرى.

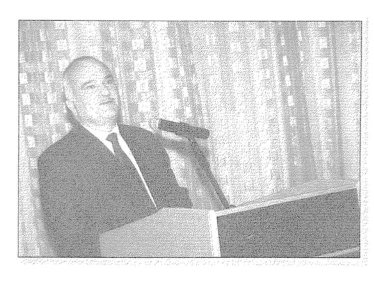
من الواضح أننا لم نتعلم من تجارب الماضي. فلا يزال الإجمالي العسكري العربي على أشده، والصحف تحمل باستمرار وبافتخار أخبار صفقات ضخمة للمستوردات العسكرية بمليارات الدولارات سنوياً، إذ يتجاوز الإجمالي العسكري العربي ٤٥ مليار دولار سنوياً. فما هو التفسير الموضوعي لهذه التصرفات؟

هل هناك خلفية تاريخية؟ إن السلاح كان في الماضي جُزءاً من الهندام للأفراد في الكثير من الدول العربية (ولا يزال كذلك في قليل منها حتى اليوم). وبنشوء الدولة المستقلة الحديثة في منتصف القرن الماضي، اصبح السلاح جُزءاً من هندام الدولة! وكما كان الأفراد يتباهون بأسلحتهم الشخصية والإنفاق لشخصي عليها، انتقل هذا السلوك الآن إلى الدول أيضا، بحيث اصبح هذا الإجمالي جزءاً من مظاهر التباهي بين الحكام والدول.

إن وجود الدخل الريعي Rent (وهو عادة الدخل الذي يتأتى من دون جهد. والناتج عن بيع الثروات الطبيعية) وضع في أيدي عدد من الدول العربية مبالغ ضخمة من الأموال نتيجة للصادرات النفطية التي لم تستطع هذه الدول استيعابها في الاستثمار الداخلي، وأنفقت أجزاء كبيرة منها على التسلح. وبالتالي كان هناك إعادة تدوير للعائدات النفطية العربية. فقد دفعت الدول الغربية أثمانا كبيرة للثروات البترولية العربية النابضة؛ لكنها أعادت قسماً كبيراً منها على شكل صفقات أسلحة، وبالتالي عادت أموالها لها وأخذنا بدلا منها (أو جزءاً من ذلك) أسلحة لا نحتاج إليها ولا نعرف استعمالها وتصدأ بمرور الوقت، كي نعود لشراء ما هو أحدث منها بمبالغ أعلى.

إن استعمال الأسلحة الحديثة يتطلب مهارات خاصة. فالحرب الحديثة ليس حرباً تقليدية، بل هي حرب إلكترونية وتكنولوجية. ولم تعد كما كانت في الماضي: موضع شجاعة أو إقدام فقط؛ بل أصبحت تتطلب قدرات فردية للمبادرة واستيعاب التكنولوجيا والتعامل معها. إلى جانب اتخاذ القرارات الفورية الصائبة ورد الفعل والتجاوب السريع مع المتغيرات والتمرين المضني والصيانة المستمرة. وهي فضائل لا يتحلى بها إلا عدد محدود منا حتى الآن. هذا إلى جانب القيادة الحازمة والمثقفة والتخطيط الاستراتيجي والعمل كفريق والقدرة على التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة. وبالتالي، فان تراكم الأسلحة الحديثة لا يخدم هدفاً وطنياً أو قومياً مجدياً؛ بل إنه لا يعدو في كثير من الحالات أن يكون إعادة تدوير للدخل النفطي (وهو أمر يبتغيه المستورد الغربي للنفط) ومصدر ثراء للسماسرة والوكلاء المستفيدين منهم. وهي تحول في كثير من الحالات دون الإنفاق الكافي والضروري على التنمية البشرية التي هي اكثر ما تحتاج إليه الأمة العربية.

إن موضوع التسلح والإنفاق الزائد على المستوردات العسكرية أمر بحاجة إلى عناية المفكر العربي، إلى جانب صانع القرار. ■



الأمير الحسن يرعى حفل تكريم الأمينين: السابق والجديد لمنتدى الفكر العربي

أنعم جلالة الملك عبد الله الثاني على الدكتور علي عتيقة، الأمين العام السابق لمنتدى الفكر العربي، بوسام الحسين للعطاء المميز من الدرجة الأولى بمناسبة انتهاء عمله أميناً عاماً للمنتدى، وتقديراً لإسهاماته الفكرية ودوره في إغناء الثقافة العربية. وقام سمو الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه، بتسليم الدكتور عتيقة الوسام في حفل خاص أقيم مساء يوم الأثنين الموافق ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في فندق الميريديان بعمّان، بحضور عدد من أعضاء منتدى الفكر العربي العاملين والمؤازرين.

وقال سمو الأمير الحسن في الحفل الذي أقيم بمناسبة انتهاء فترة ولاية الأمين العام السابق وتسلم الأمين العام الجديد، عبد الملك يوسف الحمر، الذي باشر عمله اعتباراً من ١/١٠/٢٠٠٢: «دعونا قبل الحديث عن قمة الأرض أن نتحدث عن الأرض وما عليها، ولا نحصر حديثنا عن الأسواق وارتفاع الأسعار فيها».

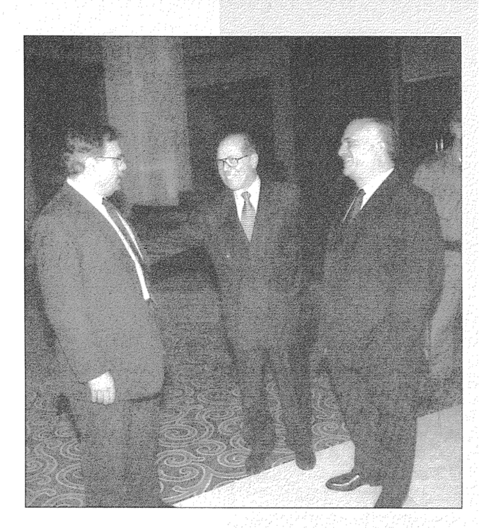
وأضاف قائلاً: «في حديثنا عن المعرفة دعونا نتحدث عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وإذ نتحدث عن المعرفة، فقد افتتح جلالة الملك عبد الله الثاني اليوم مؤتمراً إقليمياً معلوماتياً عن المعرفة. وكل هذه اللقاءات تتحدث عن الميّزة النسبيّة لهذه المنطقة في العالم».

وأشار سموّه إلى أن هذه الفترة هي فترة إعادة تنظيم مجلس الأمن، والسؤال عن المعرفة الجامعية بين أقاليم العالم سواء كانت شرق أوسط أو هلال خصيب أو منطقة خليج أو غيرها.



وذكر أن منتدى الفكر العربي تأسس على قاعدة كبيرة من الحرية المسؤولة والمعرفة، وأن قضية المعرفة لا بدّ له من حوار ضمن إطار وسياسات وبرامج. ولا بد أن نتعرّف بعضنا بعضاً، وألا نجيّر مشكلاتنا على الآخرين وعلى أعدائنا. وشدّد سموه على وجوب أن تقوم الوحدة العربية الفكرية على أسس حضارية.

من جانبه أكدّ السيد عبد الملك يوسف الحمر، الأمين العام الجديد للمنتدى، أن

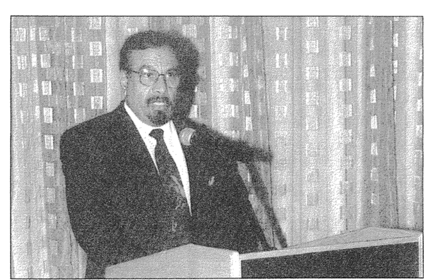


أهم ما يتميز به المنتدى سمة التواصل الحضاري الفكري الثقافي، حيث يلتئم الجميع فيه بشريحتيه: الانتماء أولاً والإنماء ثانياً. وذكر أن الكشاف السنوي يبين عينة من أنشطة المنتدى، ويبرز عدداً من الحوارات مع الآخرين والمقالات والبحوث في مجالات متنوعة في شؤون الإنماء، لأن التنمية حصيلة من الثروة الفكرية الحيوية النابضة التي تعكس تغذية راجعة تلتقي بدورها في حزمة لامّة حفازة تريد أن يكون للفكر العربي بمنتداه دوّر أساسي في النهضة العربية المأمولة.

وأضاف أن التقرير المذكور حدّد ثلاث مشكلات: غياب الحريات؛ وضعف مشاركة المرأة في التنمية؛ وما يعتري المعرفة من فجوات في المعلوماتية والتقانة والبحوث.

أما الدكتور علي فقد توجه في كلمته بالتحية العطرة للأردن قيادة وشعباً على ما قدمه من عطاء في سبيل التضامن العربي والتعاون بين الشعوب والأمم.

وقال: «إن من حق الأردن – ملكاً وحكومة وشعباً – أن يعتزّ بأنه أول من تبنى تأسيس منتدى للفكر العربي يجمع رلا يفرق، يبني ولا يهدم، ويعمل على التواصل الفكري المثمر بين أبناء الأمة العربية. وأشار إلى أن الأردن يسجل اليوم في عهد جلالة الملك عبد الثاني سابقة حميدة أخرى بالشروع في تشييد أول مقرّ مستقلّ دائم للفكر في الوطن العربي.

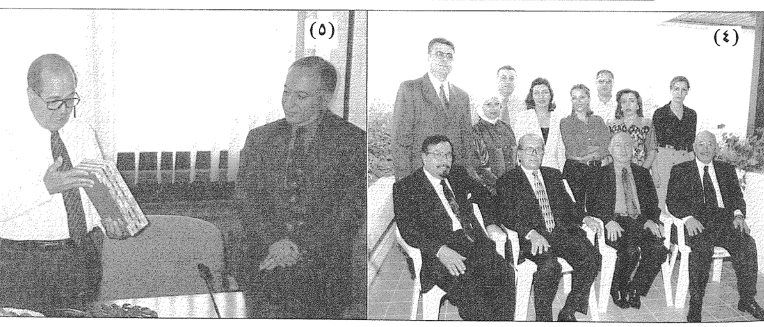


وحضر حفلَ التكريم عددٌ من الوزراء والوزراء السابقين والسفراء وغيرهم من المسؤولين؛ إضافة إلى أعضاء منتدى الفكر العربي العاملين والمؤازرين. ■

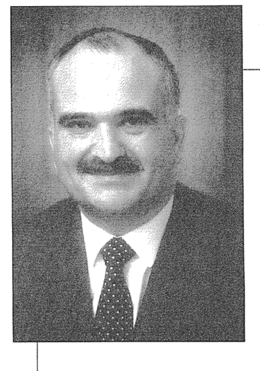
- الصور (١، ٢، ٥): من الحفل التكريمي الذي أقامته الأمانة العامة للمنتدى على شرف د. علي عتيقة في ٢٠٠٢/٩/١٥.
- الصورتان (٣، ٤): من حفل الأمانة العامة على شرف الأمينين العامين: السابق والجديد، أ. عبد الملك الحَمَر ود. علي عتيقة في ٢٠٠٢/٩/٣٠.


(١) (٢)


(٣)


(٤) (٥)

بمناسبة تعيين أمين عام جديد لمنتدى الفكر العربي:



نَنشر فيما يأتي نبذةً موجزة عن رئيس المنتدى وراعيه وعن الأمين العام الجديد

صاحب السموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال

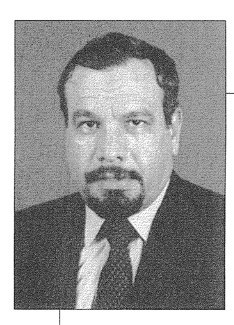
رئيس المنتدى وراعيه

يُؤمن صاحبُ السّمُوّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال، باعتباره من دُعاة التّعدّديّة ومن المُنادين بمبدأي الإجْماع واحْترام «الآخر»، بالمجتمعات الإنسانيّة التي يُمكن فيها لكل الشعوب العيشُ والعملُ وأداءُ وظائفهم بحرّيّةٍ وكرامة. وقد شكّل تحقيقُ هذا الهدف القوّةَ الدافعة التي تكمنُ وراءَ اهتمامه بالقضايا الإنسانيّة وتلك المتعلّقة بالحوار بين أتباع الدّيانات وانهماكه فيها، مع التركيز بشكل خاصّ على البُعْد الإنسانيّ للنّزاعات.

لقد بادرَ سموُّه إلى استحداث عدد من المؤسّسات واللّجان الأردنيّة والدّوليّة وإلى تأسيس عددٍ آخر والإسهام الفاعل في أنشطتها. كما شارك في رئاسة اللجنة المستقلّة حول القضايا الإنسانيّة الدّوليّة (ICIHI) عام ١٩٨٣. ويتولّى حالياً رئاسةَ منتدى الفكر العربيّ ورعايته، ورئاسةَ نادي روما؛ وهو منسّق المؤتمر العالميّ حول الأديان من أجل السلام (WCRP)، ورئيس اللجنة الاستشاريّة حول سياسات المنظّمة الدّوليّة للمِلكيّة الفكريّة، وعضو اللجنة التنفيذية لمجلس أمناء مجموعة [إدارة] الأزَمات الدّوليّة.

في نيسان/إبريل ٢٠٠٢، انضمّ سموُّه إلى مجلس مبادرة التّهديد النّوويّ (NTI) كما أنّه عضو مؤسّس لبرلمان الثّقافات الذي أُنشيء في اسطنبول في شهر تموز من هذا العام (٢٠٠٢)، بهدف ترويج الفَهْم بين ثقافات العالَم وتعزيز الحوار بين مفكّريها. وانطلاقاً من دعوةِ سموّه باتجاه تحقيق الامتداد الإنسانيّ والثقافيّ، يعمل سموّه حالياً مع المنظّمات الأمريكيّة غير الحكوميّة من أجل استحداث برنامج بعنوان شركاء في الإنسانية. ويهدف هذا البرنامَج إلى النّهوض بسلسلة من الأنشطة التي تعمل على تحسين آفاق الفهم بين العالم الإسلاميّ والولايات المتّحدة الأمريكيّة، وبناء عَلاقاتٍ إيجابيّةٍ بينهما.

لسموّه ستّة مؤلّفات هي: **دراسة حول القدس** (١٩٧٩)؛ **تقرير المصير الفلسطيني** (١٩٨١)؛ **البحث عن السلام** (١٩٨٤)؛ **المسيحيّة في العالم العربي** (١٩٩٤)؛ **الاستمراريّة، والإبداع، والتغيير: مقالات مختارة** (٢٠٠١)؛ **أن تكون مسلماً** (٢٠٠١) [بالاشتراك] (باللغات الإيطاليّة والفرنسيّة والإسبانيّة).



عبد الملك يوسف الحَمَر

أمين عام المنتدى

الجنسية: دولة الإمارات المتحدة

تاريخ الميلاد: ١٩٣٤

المؤهلات: ١٩٥٧ بكالوريوس تربية - الجامعة الأمريكية، بيروت

١٩٥٩ دبلوم عال - جامعة بريستول، انكلترا

١٩٦٨ ماجستير - الجامعة الأمريكية، بيروت

١٩٩٣ مسجل للدكتوراة: التنمية والتربية، إنجلترا

الخبرات:

١٩٩١حتى تاريخه: مستشار متقاعد

١٩٨١-١٩٩١ محافظ مصرف الامارات المركزي (درجة وزير)

١٩٧٧-١٩٨٠ مدير عام/العضو المنتدب - مجلس النقد

١٩٧٦-١٩٧٧ سفير فوق العادة (وزير مفوض) - وزارة الداخلية

١٩٧٠-١٩٧٦ وكيل وزارة التربية والتعليم

١٩٥٩-١٩٦٩ إدارة التعليم العالي

الأنشطة:

- محاضرات/ندوات التنمية والتربية واقتصاديات دول الخليج العربي بصورة خاصة.
- عضو مجموعة من المؤسسات الفكرية والخيرية، من بينها:
- [عضو مجلس أمناء] منتدى الفكر العربي
- منتدى التنمية (الخليجي) - الكويت
- جمعية اتحاد الدراسات المستقبلية WFSF
- مجلس أمناء الجامعات الإسلامية العالمية - باكستان
- عمّان الأهلية - الاردن
- الخليج العربي - البحرين
- ابن رشد - قرطبة (إسبانيا)
- راعي/مؤسس المستشفى الخير الإسلامي كراتشي - باكستان
- عضو/هيئة الرئاسة للمجلس الإسلامي العالمي - القاهرة
- نائب رئيس اللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان - الكويت
- رئيس مجلس المعايير المحاسبية/هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية - البحرين
- خبير مشارك بلجنة اختيار الفائزين وتقييم بحوثهم في المصارف الإسلامية والاقتصاد الإسلامي/البنك الإسلامي للتنمية - جدة، المملكة العربية السعودية.

نشرة المنتدى
قسيمة اشتراك

أرجو قبول اشتراكي في: ☐ نشرة «المنتدى» [العربيّة] لمدّة: ☐ سنة واحدة

☐ نشرة *Al Muntada* [الإنجليزيّة] ☐ سنتين [خصم: ١٠٪]

☐ ثلاث سنوات [خصم: ٢٠٪]

الاسم: ....

العنوان: ....

....

☐ اشتراك جديد ☐ تجديد اشتراك

قيمة الاشتراك*: .... طريقة الدفع : ☐ نقداً: ....

☐ بطاقة فيزا رقم: .... تاريخ انتهاء مدتها: ....

☐ حوالة بنكيّة **(صافي القيمة)**: ....

رقم الحساب: 0118/001769-8/610 (البنك العربي، فرع الشميساني؛ عمّان، الأردن).

التوقيع: ....

التاريخ: ....

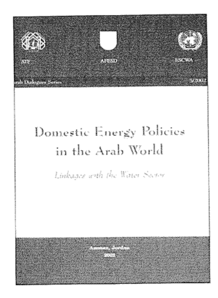
تملأ هذه القسيمةُ وتُرسلُ مع قيمة الاشتراك إلى العنوان الآتي:

منتدى الفكر العربي؛ ص.ب: (٩٢٥٤١٨)

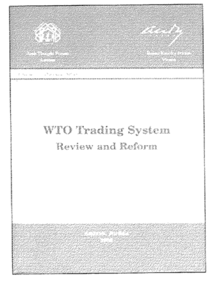
عمّان ١١١٩٠ ؛ الأردنّ

*** قيمة الاشتراك السنوي لكل نشرة**			
	داخل الأردن:	للأفراد	: (١٠) عشرة دنانير أردنية
		للمؤسسات	: (٢٠) عشرون ديناراً أردنياً
	خارج الأردن:	للأفراد	: (٢٥) خمسة وعشرون دولاراً أمريكياً
		للمؤسسات	: (٥٠) خمسون دولاراً أمريكياً

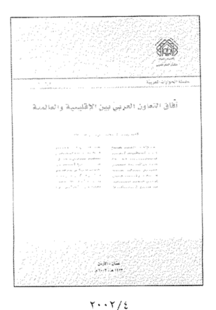
صدر مؤخراً عن منتدى الفكر العربي



5/2002
Domestic Energy Policies in the Arab World
Linkages with the Water Sector



3/2002
WTO Trading System
Review and Reform



٢٠٠٢/٤
آفاق التعاون العربيّ بين
الإقليمية والعالمية

في العدد القادم

- المشروع النهضويّ: مدخل حضاريّ

د. ابراهيم بدران

- العلاقات العربية الصينيّة: نحو شراكة استراتيجيّة

دة. منى مكرم عبيد

- مداخلة في المؤتمر المصرفيّ العربي لعام ٢٠٠٢

أ. خوجلي أبو بكر

منتدى الفكر العربي

ص.ب: ٩٢٥٤١٨

عمّان ١١١٩٠ - الأردن

تلفون: ٥٦٧٨٧٠٧/٨(٦-٩٦٢+)

ناسوخ (فاكس): ٥٦٧٥٣٢٥(٦-٩٦٢+)

ARAB THOUGHT FORUM

P.O. Box: 925418
Amman 11190 - Jordan
Tel: (+962-6)-5678707/8
Fax: (+962-6) 5675325

E-mail: *atf@nic.net.jo*
URL:*www.almuntada.org.jo*

السعر: دينار أردنيّ واحد